ضغوط اتحاد جنوب أفريقيا لرفض الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما لقبيلة بانجواتو في بتشوانالاند

(١٩٤٩- ١٩٥٠)

د. أحمد محمد عبد المعز محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب-

جامعة المنيا.

drahmed_ez@yahoo.com
drahmed.ezz@mu.edu.eg

الملخص:

أدى تعيين قبيلة بانجواتو في بتشوانالاند –على حدود اتحاد جنوب أفريقيا– لسيريتسي خاما زعيمًا لها في يونيو ١٩٤٩ إلى معارضة كبيرة من اتحاد جنوب أفريقيا، نظرًا لزواجه من فتاة إنجليزية في عام ١٩٤٨ أثناء دراسته في لندن، وقد خشى الاتحاد أن تساهم زعامة سيرتسي خاما لبانجواتو في تحريض الأفارقة داخل حدود الاتحاد على أن يتبعوه في الزواج المختلط بين السود والبيض مما كان سيكسر هيبة الأقلية البيضاء الحاكمة على أساس التفرقة العنصرية، وتفوق الأبيض الأوروبي على الأسود الأفريقي.

وتعود أهمية تلك الدراسة في ايضاح مدى مساهمة ضغوط الاتحاد على الحكومة البريطانية في حجب الاعتراف بزعامة سيرتسي في يوليو ١٩٤٩، وانشاء لجنة للتحقيق في القضية برمتها، ولم يكتف الاتحاد بذلك بل قام بحملة اعلامية كبيرة للتأثير على مسار التحقيق بين أغسطس وديسمبر ١٩٤٩، كما قاد تلك الحملة رئيس وزراء الاتحاد "دانيال مالان" بتصريحاته المتتالية برفض الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما، والتهديد بمطالبة الاتحاد ضم اقليم بتشوانالاند، وقد رضخت الحكومة البريطانية أمام تلك الضغوط وأعلنت في ٨ مارس ١٩٥٠ عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما، ونفيه خارج بتشوانالاند، وإن كانت حكومة الاتحاد لم تتوقف هنا بل استمرت في حملة الضغط طوال الفترة المتبقية من عام ١٩٥٠ لضمان عدم التراجع في قرار عدم الاعتراف.

ويتقدم الباحث بالشكر لمؤسسة "آدم ماثيو" التي سمحت للباحث بالحصول على الوثائق البريطانية في ملفات مجموعة Apartheid South Africa, 1948–1980 طوال شهر يونيو ٢٠٢١، ويثمن النصائح التي حصل عليها من أستاذي التاريخ الحديث بجامعة بوتسوانا، وهما الدكتور بروث بينت والدكتور ميتسيو م بولاني.

الكلمات المفتاحية:
سيريتسي خاما، دانيال مالان، جنوب أفريقيا، بتشوانالاند، بريطانيا، الزواج المختلط.

Confederation of South African pressures to refuse to recognize the Chieftainship of Seretse Khama of the Bangwato tribe (1949-1950)

Dr. Ahmed Mohamed Abd El-Moez Mohamed
Lecturer of Modern and Contemporary History,
Faculty of Arts, Minia University.
drahmed_ez@yahoo.com , drahmed.ezz@mu.edu.eg

Abstract:

This research paper sheds light on the pressures of the Union of South Africa to refuse to recognize the Chieftainship Seretse Khama of the Bangwato tribe in Bechuanaland - present-day Botswana - as a result of his marriage to a British woman in 1948, between the appointment of the tribe to him in June 1949, and the British government's declaration of the invalidity of his appointment in 1950, after Great pressure from the union government, as the union reacted violently to his appointment in June 1949 and put pressure on the British government not to recognize that appointment, and these pressures contributed to the withholding of recognition of Seretse in July 1949, and the establishment of a committee to investigate the whole issue, and the union was not satisfied with that Rather, he launched a large media campaign to influence the course of the judicial investigation between August and December 1949, and that campaign was led by Union Prime Minister "Malan" with his successive statements refusing to recognize Seretse, and threatening Britain to work on annexing the province of Bechuanaland, and the British government acquiesced to these pressures and announced on March 8 1950 Non-recognition of Seretse Khama, exile outside Bechuanaland, although the Union government did not stop here but continued its campaign of pressure throughout the remainder of 1950 to ensure that there was no retreat In that decision, he even banished Seretse permanently from Bechuanaland.

The researcher thanks the Adam Matthew Foundation for allowing the researcher to view the collection "Apartheid South Africa, 1948-1980" throughout June 2021, and appreciates the advice he received from two professors of Modern History at the University of Botswana, Prof. Bruce Bennett & Prof. Maitseo M.M. Bolaane.

Keywords:

Seretse Khama, Daniël Malan, South Africa, Bechuanaland, Britain, mixed marriage.

مقدمة:

جاء ذلك البحث تحت عنوان "**ضغوط اتحاد جنوب أفريقيا لرفض الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما لقبيلة بانجواتو في بتشوانالاند (١٩٤٩- ١٩٥٠)**"، ليوضح كيف كان إصرار الطبقة الحاكمة البيضاء في اتحاد جنوب على فرض فلسفتها العنصرية بين البيض والسود في منطقة الجنوب الأفريقي كاملة، وليس في داخل حدود الاتحاد فقط، وعلى رأسها منع الزواج بين السود والبيض، وقد اعتمد ذلك البحث على الوثائق والتقارير البريطانية غير المنشورة، وعدد من الوثائق المنشورة أهمها وثائق مجلس الوزراء البريطاني، والبرلمان البريطاني، وأيضًا عدد من أرشيفات الصحف البريطانية والدولية المعاصرة للأحداث، خلافًا لعدد من المراجع والمقالات والرسائل العلمية ذات الصلة، وقد دارت عناصر البحث الرئيسة حول:

أولًا: رد فعل اتحاد جنوب أفريقيا على قرار تعيين سيريتسي خاما زعيمًا لقبيلة بانجواتو (يونيو ١٩٤٩)

ثانيًا: أثر ضغط الاتحاد في إعلان حجب الاعتراف بسيريتسي والتحقيق في زعامته (يوليو ١٩٤٩)

ثالثًا: أثر ضغط الاتحاد على مسار التحقيق القضائي(أغسطس- ديسمبر ١٩٤٩)

رابعًا: عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي ونفيه لاسترضاء حكومة الاتحاد (يناير- مارس١٩٥٠)

خامسًا: موقف الاتحاد من رفض الاعتراف بسيريتسي، وضغطه لعدم التراجع عنه (مارس- أغسطس ١٩٥٠)

لقد أُنشئ اتحاد جنوب أفريقيا بمقتضى موافقة البرلمان البريطاني في سبتمبر ١٩٠٩ على دستور جنوب أفريقيا South Africa Act بقيام الاتحاد بين (مستعمرة الرأس والناتال ودولة أورونج الحرة والترانسفال)، وحدد لبدء العمل به في ٣٠ سبتمبر ١٩١٠، وأطلق على الوحدات الاربعة اسم اتحاد جنوب أفريقيا، على أن يكون ولائه للتاج البريطاني، وفي مؤتمر وستمنستر سنة ١٩٣١ أعطي الاتحاد وجودًا قانونيًا مستقلًا في الكومنولث البريطاني(١).

كما وجد في جنوب أفريقيا أكثر صور الاستعمار بشاعة، وهو الاستعمار الاستيطاني والعنصري، حيث سعى المستوطن الأوروبي إلى حرمان المواطنين الأفارقة من حق الوجود الاجتماعي والإنساني تحت دعاوي عنصرية تنافت مع أبسط مبادئ الضمير الإنساني، وقد رتب المستوطن الأجناس اجتماعيًا حسب لون بشرتها، وغدا البيض يعدون أنفسهم أصحاب رسالة في الجنوب الأفريقي، ففضلًا عن كونهم بيض أوروبيين مسيحيين متحضرين فإن خصومهم في مواجهتهم كانوا سودًا أفارقة وثنيين متخلفين، ونظرًا لأن عنصر تفوق البيض من مسيحية وحضارة أمكن اختراقها واسقاطها بتحول الأفارقة للمسيحية وتعليمهم، فإن عنصر التمايز الأساسي للأوروبيين الذي لم يكن من الممكن اختراقه أو اسقاطه كان لون البشرة(٢).

وعلى أساس تمسكه بذلك التمايز العنصري، فإن "الحزب الوطني Nationalist Party" في اتحاد جنوب أفريقيا بزعامة "دانيال فرانسوا مالان Daniël François Malan(٣)" انتصر على "الحزب المتحد United Party" بزعامة "سمتس Jan Christiaan Smuts(٤)" رئيس الوزراء السابق للاتحاد، في انتخابات الاتحاد في مايو ١٩٤٨، حيث أن مالان اتهم سمتس وأتباعه بأنهم سوف يجلبون الدمار لحضارة البيض، وأنهم سعوا لتحقيق المساواة بين الأوروبيين وغير الأوربيين في اتحاد جنوب أفريقيا(٥).

فدخل الحزب الوطني تلك الانتخابات مركزًا في حملته الدعائية على ما أسماه "الخطر الأسود"، وكانت أحد شعاراته التي خاض بها تلك الانتخابات هي "وضع الزنجي في مكانه المناسب" و شعار التفرقة العنصرية "الأبارتيد Apartheid"، مرسخًا للسياسة العنصرية، وكان دانيال مالان يعبر عن مخاوفه من اختفاء الجنس الأبيض من العناصر السكانية في جنوب أفريقيا، وعمل أيضًا على تقنين جميع السياسات التي وضعت الإنسان الأفريقي لعدة قرون في منزلة أقل من الإنسان الأبيض(٦). ورأى أن استثناء الأفارقة في الجنوب الأفريقي من أي مساواة مع السكان الأوربيون هو حفاظ على الحضارة المسيحية الأوروبية البيضاء(٧).

وأعلن مالان أنه سيعمل على ضم أقاليم المفوضية البريطانية العليا the High Commission Territories[٨] (بتشوانالاند Bechuanaland –"بوتسوانا" بعد الاستقلال ١٩٦٦[٩]–، وباسوتولاند Basutoland، وسوازيلاند Swaziland)[١٠]، وعلى تحويل اتحاد جنوب أفريقيا إلى جمهورية منفصلة عن التاج البريطاني[١١]، وذلك لمنع أي تأثير خارجي على سياساته العنصرية، وأعلن أن الاتحاد لن يقبل أي تدخل خارجي في سياسته الداخلية وفلسفته العنصرية[١٢]، مستفيدًا من تركيز الغرب، وبريطانيا على وجه الخصوص، على مسألة محاربة الشيوعية، وغض الطرف عن سياسة الاتحاد العنصرية، طالما بقى الاتحاد داخل الكومنولث البريطاني[١٣]، وهو الأمر جعل الحكومة البريطانية تحرص على استرضاء مالان ليبقى في دائرتها[١٤].

وفي الوقت الذي وصل فيه مالان للسلطة، ظهر عدم اتفاق داخل قبيلة بانجواتو Bangwato في بتشوانالاند، أحد أقاليم المفوضية البريطانية، حول أحقية وريث عرش القبيلة "سيريتسي خاما Seretse Khama"[١٥] لزعامة قبيلته في ضوء زواجه من فتاة بيضاء، وكان حينها تحت وصاية عمه تشيكيدي Tshekedi، بعد اتمامه لتعليمه ووصوله للسن القانونية، وقد سميت منطقة تلك القبيلة "بامانجواتو Bamangwato" نسبة للقبيلة، وهي القبيلة الرئيسية في محمية بتشوانالاند، حيث بلغ عدد أفرادها ١٠٠.٠٠٠، بنسبة وصلت إلى النصف من مجموع سكان بتشوانالاند آنذاك، وكانت بتشوانالاند تدار من قبل مفوض بريطاني مقيم تحت إشراف المفوض السامي لأقاليم المفوضية البريطانية العليا وهو مسئول أمام وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكومنولث[١٦].

وجدير بالذكر هنا أن تاريخ بتشوانالاند عرف سلسلة من النزاعات القبلية حول خلافة زعامة القبائل، والتي أدت في نهاية المطاف في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى تكوين أربع قبائل منفصلة تنحدر من سلف مشترك، كان زعيمها هو خاما الثالث Khama III، وقد نشب بينه وبين ابنه الأكبر سيكجوما Sekgoma خلاف كبير، ما أدى إلى نفي سيكجوما، وبقي الأخ غير الشقيق والأصغر لسيكجوما، وهو تشيكيدي، الابن المفضل لخاما الثالث، وفي المنفى جمع سيكجوما جميع الساخطين من بانجواتو تحت إمرته، إلى أن حدثت المصالحة بينه وبين والده حينما كان الأخير على فراش الموت، فعاد سيكجوما وتقلد القيادة عام ١٩٢٣، وبعد عامين فقط، أي عام ١٩٢٥، توفي سيكجوما وترك الحكم لابنه ووريثه الوحيد "سيريتسي" والذي ولد في ١ يوليو ١٩٢١، وتم تكليف عمه تشيكيدي بالوصاية عليه، التي استمرت حتى عام ١٩٤٩[١٧].

وقد أبلغ سيريتسي عمه تشيكيدي في سبتمبر ١٩٤٨ رغبته في الزواج من فتاة إنجليزية بيضاء تدعى "روث ويليامز Ruth Williams"، تعرف عليها أثناء دراسته في لندن، على أن يكون الزواج في الثاني من أكتوبر ١٩٤٨، إلا أن تشيكيدي عارض ذلك، وطالبه بالتراجع وتأجيل الزواج(١٨)، فما كان سيريتسي إلا أن قام بتقديم يوم زفافه لمواجهة معارضة عمه ليكون ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨، ليتم استدعاء سيريتسي إلى "سيروووي Serowe" عاصمة بامانجواتو، للقاء كبار رجال القبيلة وشرح موقفه في الأول في نوفمبر، في الاجتماع القبلي الذي عُرف باسم "كجوتلا kgotla"، وقد كانت هناك إدانة بالإجماع تقريبًا لزواجه، إلا أن الاجتماع أظهر قلق القبيلة من أنه إذا لم يُسمح لسيريتسي بالعودة، فقد يصبح تشيكيدي قائدهم الدائم مع ما كان يفرضه الأخير من ضرائب كبيرة عليهم، وهو أمر قرروا تجنبه بأي ثمن. وبالتالي في الاجتماع الثاني في ديسمبر ١٩٤٨، كان هناك قدرًا من التعاطف مع سيريتسي، وتمت الموافقة على عودته إلى لندن لمتابعة دراسته للقانون(١٩).

وفي يونيو عام ١٩٤٩ عاد سيريتسي إلى بتشوانالاند، وعُقد اجتماع ثالث للقبيلة في سيروووي بين يومي ٢٠ و ٢٥ يونيو ١٩٤٩، وقد قفز سيريتسي على قدميه ودعا كل من يدعمه للوقوف، وكانت هناك أغلبية ساحقة لصالح قبوله والاعتراف به كزعيم للقبيلة، حتى مع زواجه من امرأة أوروبية بيضاء(٢٠)، وهو ما لاقى رفضًا تامًا من تشيكيدي، وأدلى ببيان أكد فيه أن الاعتراف بإبن أخيه المتزوج بإنجليزية يعد انتهاكًا للتقاليد القبلية، التي لم تقبل أن تكون زعيمة القبيلة امرأة بيضاء من خارج الدم الملكي في القبيلة، في حين أنه لم ينكر أحقية سيريتسي نفسه في وراثة العرش(٢١).

أولًا: رد فعل اتحاد جنوب أفريقيا على قرار تعيين سيريتسي خاما زعيمًا لقبيلة بانجواتو (يونيو ١٩٤٩):

وقد أثار تعيين القبيلة لسيريتسي في قيادتها جدلًا في منطقة الجنوب الأفريقي بالكامل، خاصة في اتحاد جنوب أفريقيا، وقد وضح جليًا أن تلك القضية ستكون ضمن أشد الأزمات التي واجهتها بريطانيا في بتشوانالاند، كونها ضمن أقاليم المفوضية البريطانية مع سوازيلاند وباسوتولاند، والأخيرتان وقعتا جغرافيًا داخل حدود اتحاد جنوب أفريقيا، أما بتشوانالاند فقد كانت لصيقة بحدوده، ومع حقيقة كون الأقاليم الثلاثة قد اعتمدوا اقتصاديًا على الاتحاد، واشتركوا معه في العملات

والاتصالات، واتحاد جمركي مشترك، كما أن سكان الأقاليم كان يتم توظيفهم كعمال في مناجم الذهب في الاتحاد(٢٢).

ومع ما كان داخل الاتحاد من تطبيق صارم للتفرقة العنصرية من ناحية، كانت بانجواتو في بتشوانالاند تدار وفق تقاليدها القبلية الخاصة مع تدخل محدود من الحكومة البريطانية في اقرار ما تتخذه القبيلة من قرارات، والتي منها قرارها بالاعتراف بسيريتسي في وجود زوجة إنجليزية له(٢٣)، في اقليم مثل بتشوانالاند الذي كانت عاصمته الإدارية مافيكنج Mafeking التي أدار منها المفوض السامي البريطاني شؤون بتشوانا، حيث كانت مافيكنج في داخل حدود الاتحاد، كما كان المفوض البريطاني نفسه ممثلًا لبريطانيا لدى حكومة الاتحاد(٢٤).

وقد وجد مالان ضالته في وصول "ملكة" بيضاء في بتشوانا، ليتذرع بذلك في مطالبته بضمها للاتحاد، كونه رأى في وصول امرأة بيضاء لزعامة قبيلة أفريقية استفزازًا لا يطاق لسياسته العنصرية(٢٥)، وكان ذلك من أخطر المسائل التي ضربت مبادئ الحزب الوطني، فسيريتسي المتزوج من امرأة بيضاء كان في طريقه ليصبح زعيم أقوى تجمع قبلي في تلك المنطقة على حدود الاتحاد، وعد الحزب الوطني الحاكم حرية سيريتسي كأفريقي في الزواج بتلك الطريقة تعزيزًا للمشاعر القومية التي بدأت تظهر في مختلف أرجاء القارة الأفريقية، والتي يكون نتيجتها الطبيعية وصول تلك الأقاليم لمرحلة الحصول على الاستقلال في يوم ما، وكانت الخطورة أن يستغل مالان تلك القضية في المقايضة بين ضم أقاليم المفوضية العليا، أو الانسحاب من الكومنولث(٢٦).

وقد تابعت حكومة مالان تطور الأحداث في بتشوانالاند عن كثب، حتى جاء اجتماع القبيلة الأخير في يونيو ١٩٤٩، والذي تمت فيه الموافقة على تعيين سيريتسي زعيمًا للقبيلة، ليسارع مجلس نواب الاتحاد في ٢٤ يونيو بإقرار مشروع **قانون حظر الزواج المختلط**(٢٧) بين الأعراق، وبدأ الاتحاد في التلويح بذلك القانون للتأثير على قرار الحكومة البريطانية وتوجيهه لرفض الاعتراف بزعامة سيريتسي، حيث أن قرار القبيلة بتعيين سيريتسي كان خاضعًا لاعتراف المفوض السامي البريطاني، ثم تأكيده من قبل وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكومنولث(٢٨).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الزواج بين الأوروبيين والأفارقة، مثل حالة سيريتسي، غير قانوني في الاتحاد بالفعل –منذ عام ١٩٢٣– إلا أن قانون حظر الزواج المختلط أضاف أيضا لمسألة الحظر، الزواج بين الأوروبيين والملونين أو الآسيويين، ومما زاد خطورة القضية على

الاتحاد، أن الصحفيين الأجانب الذين وصلوا لتغطية اختيار سيريتسي زعيمًا في وجود زوجته الأوروبية، كتبوا أنهم اكتشفوا أن حياة شعب بتشوانالاند اختلفت عن حياة الأفارقة في أماكن أخرى في جنوب إفريقيا، حيث كانوا "خالين تمامًا من التبعية" للأوروبيين، وهو ما شكل إزعاجًا لحكومة الاتحاد، كما أزعجها أيضًا وصول رسائل كثيرة مؤيدة لسيريتسي من عمال بتشوانالاند الذين عملوا داخل الاتحاد(٢٩).

هنا تحركت حكومة الاتحاد بشكل عاجل، لاسيما وأنه كان هناك تسريب لأخبار موافقة مبدئية من الحكومة البريطانية على قرار بانجواتو، ودعا مالان مجلس وزراءه للاجتماع، وقد أظهر الاجتماع عداءًا شديدًا من المجلس تجاه قرار القبيلة، وقد دعى الوزراء مالان إلى إخبار البريطانيين على الفور بأن تنصيب سيريتسي كزعيم لبانجواتو أمر غير مقبول بالنسبة لحكومة الاتحاد، إلا أن جناح آخر في الحكومة كان أكثر تشددًا ونصح مالان بعدم فعل شيء، وترك الأمور تتطور حتى تعلن بريطانيا الموافقة على زعامة سيريتسي، وأن تتحرك حكومة الاتحاد بعد ذلك وتقوم بعمل استفتاء شعبي تحشد فيه الرأي العام الأبيض في الاتحاد، بشأن ضمها لبتشوانالاند، يستتبع ذلك مغادرة الاتحاد للكومنولث، وهو ما رفضه مالان حيث رأى أن الاتحاد لا يمكنه عزل نفسه عن المجتمع الدولي بتلك الطريقة إذا خسر صداقة بريطانيا، وبدا مالان مضطربًا للغاية، وشعر أنه يقاتل من أجل استمراريته السياسية على رأس حكومة الاتحاد، وتم الاستقرار في النهاية على ابلاغ بريطانيا بوجهة نظر حكومة الاتحاد(٣٠).

وطبقًا لذلك، طلب مالان من المفوض السامي لحكومة الاتحاد في لندن "ليف إيجلاند Leif Egeland" أن يُبلغ وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكومنولث "فيليب نويل بيكر Philip Noel–Baker" على وجه السرعة وجهة نظر حكومته الرافض لزعامة سيريتسي خاما وعودته مع زوجته الإنجليزية إلى بتشوانالاند، وأن يقوم بتقديم طلب غير رسمي للحكومة البريطانية بضرورة أن ترفض الاعتراف بسيريتسي كزعيم لقبيلته، وأن ذلك هو الحل الوحيد لمنع أية نتائج مؤسفة، وبالفعل طلب إيجلاند من وكيل وزارة علاقات الكومنولث البريطانية "بيرسيفال لايشينج Percivale Liesching" عقد ذلك اللقاء في ٣٠ يونيو ١٩٤٩، وأوضح لنويل بيكر أن لقاءه بناء على توجيهات مالان، وأن وجهة نظر حكومته الرافضة للاعتراف بزعامة سيريتسي استندت على ثلاث اعتبارات رئيسة(٣١)، هي:

(أ) ادعت حكومة الاتحاد أن هناك تداعيات خطيرة من الممكن أن تؤثر على الاتحاد إذا أصبحت سيدة بيضاء زعيمة لقبيلة أفريقية، وأن سكان اتحاد جنوب أفريقيا بمختلف أجناسهم رفضوا ذلك الزواج، واعتقدوا أنه انتهاك خطير لمبدأ أساسي قائم عليه الاتحاد، ألا وهو عدم الزواج بين الأجناس المختلفة.

(ب) ادعت حكومة الاتحاد أنها تتوقع حدوث آثار كارثية على قبيلة بانجواتو نفسها، وأن الانقسام بين أبناء القبيلة قد وضح جليًا بشأن ذلك الزواج، لأن احتمالية أن يحكم زعيم من أم بيضاء القبيلة مستقبلًا كان من شأنه أن يهدم التقاليد القبلية، وإن استقالة تشيكيدي ستكون خسارة فادحة ليس فقط لشعب بتشوانالاند، ولكن للأفارقة بشكل عام، حيث أن حكومة الاتحاد رأت أن تشيكيدي كان الزعيم الأفريقي الوحيد الذي أظهر رؤية ثاقبة وامتلك حنكة رجل دولة مسئول.

(ج) رأت حكومة الاتحاد أن مستقبل "الزعيمة" البيضاء الجديدة سيكون قاتمًا، كونها أتت من بريطانيا، وأنها ستجد صعوبة بالغة في العيش في الظروف المعيشية التي يمكن ان يوفرها لها سيريتسي في بتشوانالاند، وأنها ستعيش وحيدة ومعزولة عن جميع من في الإقليم، وأن حكومة الاتحاد متأكدة ان تلك المرأة لن تستطع تحمل تلك الضغوط، وأوضح إيجلاند قناعته الشخصية التامة بأنها لن تستطع تحمل تلك الضغوط لأكثر ستة أشهر، كما أن الوضع سيكون أكثر سوءًا لأن المنطقة ستخسر حينها قائدًا بقدر تشيكيدي.

وأكد إيجلاند أن كل تلك المبررات تجعل من الحكمة مواجهة تلك القضية بشجاعة قبل استفحال آثارها، على أن يتم اخبار سيريتسي بعدم إمكانية الاعتراف به زعيمًا للقبيلة، وتكليف تشيكيدي بالزعامة بدلًا منه لوضع حد لتلك الأزمة، ويظهر أن إيجلاند خشى من أن ترفض بريطانيا طلب حكومته أو أن تعده تدخلًا في شؤون محمياتها، فأشار إلى أنه كان يقوم باستكشاف الموقف البريطاني بشكل شخصي وغير رسمي لما كان لزعامة سيريتسي لبانجواتو من تأثير كبير على الوضع في داخل الاتحاد، وعلى الرغم من أن نويل بيكر وعد بأن تتم دراسة مبررات حكومة الاتحاد لرفض زعامة سيريتسي دراسة متأنية، إلا أنه لم يعد إيجلاند بأي رد(٣٢).

إلا أن ذلك اللقاء لم يترك انطباعًا جيدًا في نفس إيجلاند، فأرسل بشكل عاجل برقية لسكرتير مالان للشؤون الخارجية "دوجلاس فورسيث Douglas Forsyth" أخبره بأن اللقاء مع نويل بيكر جعله غير متأكد من أنه سيتم حجب الاعتراف بزعامة سيريتسي. وأن أفضل طريق

لحكومة الاتحاد هي التركيز على المفوض السامي البريطاني لأقاليم المفوضية العليا "إيفلين بارينج Evelyn Baring"، لاعتقاده أن الحكومة البريطانية ستضع نصائحه موضع الاعتبار، وعلى ذلك كان من الضروري أن يقدم له فورسيث احتجاج قوي لرفض الاعتراف بسيريتسي(٣٣).

وكما توقع إيجلاند، قام نويل بيكر بطلب تقييم للموقف من بارينج للاستقرار حول ما يجب الرد به على حكومة الاتحاد، لاسيما فيما تعلق بزعامة سيريتسي للقبيلة(٣٤)، فتوجه بارينج بمراسلة المفوض البريطاني المقيم في بتشوانالاند "سيليري أنتوني Sillery Anthony (يناير ١٩٤٧–نوفمبر ١٩٥٠)" وأوضح سيليري إن اختيار القبيلة لسيريتسي لا يحمل أي شك، وأن اجتماع كجوتلا عقد بشكل صحيح لأنه مثل كل أبناء القبيلة التي كان لديها تعصبًا شديدًا لمبدأ القيادة الوراثية، وأوصى بارينج بضرورة الاعتراف باختيار القبيلة، وأن يطلب من وزير الكومنولث إقرار ذلك الاختيار، وشكل عاجل التقى بارينج بسيريتسي، وطمأنه بأنه يتوقع أن يتم الاعتراف بتعيينه زعيمًا في غضون أسابيع قليلة(٣٥).

إلا أن الموافقة على تعيين سيريتسي لم تكن بالسهولة التي أشار بها سيليري، حيث كانت الحكومة البريطانية في مأزق واضح، ففي حال موافقتها على زعامة قبيلة بانجواتو من قبل شخص متزوج زواج مختلط بالفعل، فسيكون في ذلك تناقض مباشر مع السياسة الوطنية في الاتحاد مع دخول **قانون حظر الزواج المختلط** حيز التنفيذ بدءًا من ١ يوليو ١٩٤٩، وفي الوقت نفسه رأت بريطانيا أن معارضة الزواج المختلط أمر غير مرغوب فيه ولا ينبغي فعل أي شيء لإظهار عدم الموافقة على زواج سيريتسي، وأن من الضروري عدم حديث الحكومة عن تلك القضية من زاوية مزايا أو عيوب الزواج المختلط، وأن موقفهم لا تحدده بأي حال من الأحوال الاعتبارات العنصرية البحتة، لأن ذلك سيضر بصورة بريطانيا داخليًا وخارجيًا(٣٦).

إلا أن ضغط اتحاد جنوب أفريقيا ظهر قويًا ومتواصلًا، حيث أصدر "مكتب جنوب أفريقيا للعلاقات العرقية South Africa Bureau of Race Relations" وهو مؤسسة ثقافية حكومية، في ٣٠ يونيو، احتجاجًا قويًا بشأن زعامة سيريتسي(٣٧)، وأكد أن حكومة وشعب الاتحاد لا يمكنهم الوقوف موقف المتفرج مما حدث في بانجواتو، وجاء في الاحتجاج ما يلي:

"لقد تابع مكتب جنوب أفريقيا للعلاقات العرقية باهتمام كبير الوضع المحير لآخر التطورات المتعلقة بسيريتسي خاما، لا نرغب في الخوض في المبررات التي دفعت بامانجواتو لقبوله زعيمًا

لهم مع زوجته البيضاء. نود أن نعلن بشكل قاطع أن شعب جنوب أفريقيا وحكومتها لا يمكنهم الوقوف مكتوفي الأيدي ومشاهدة تلك الإجراءات في منطقة تقع على حدود الاتحاد، والتي تعتبر اقتصاديًا جزءًا منه، وأنه إذا وافقت الإدارة البريطانية على قرار بانجواتو، فسيتعارض ذلك بشكل مباشر مع السياسة الوطنية في الاتحاد، كما إن حدوث موافقة رسمية على إهمال تقاليد القبيلة ومصالحها بالاعتراف بسيريتسي خاما سينشأ عنه تساؤلات حول وضع إقليم بتشوانالاند كأحد أقاليم المفوضية، وحول وضع السكان الأفارقة في جنوب أفريقيا"(٣٨).

وجاء في الاحتجاج أيضًا: "ستكون الموافقة على ذلك الزواج المختلط بين الأعراق تشجيعًا مباشرًا وترويجًا لذلك النوع من الزواج بين قبائل المنطقة، وسينشأ جيل من رؤساء القبائل بسلالة نصف قبلية، وعرق أفريقي- أوروبي، وهو أمر سيكون له تأثيره في نهاية المطاف على قبائل البانتو-التي انحدرت منها بانجواتو، كما أن الدول الأوروبية لا تقبل أن يتم فيها زواجًا ملكيًا خارج إطار الممارسة المعتادة، على خلاف تقاليدها وأعرافها المتبعة، فلماذا إذن يسمح بذلك في هذه الحالة - خاصة إذا أخذ المرء في الاعتبار الدور الروحي والأخلاقي القوي للزعيم الذي يكون من المتوقع أن يقوم به في حياة شعبه؟، على أي حال، سيريتسي من خلال زواجه والطريقة التي تم بها الزواج، عزل نفسه عن قبيلته وخسر حقة في زعامة القبيلة. في ظل هذه الظروف، لم يكن من المفترض أن يُسمح له أبدًا بالتفكير في الزعامة، وبهذه الطريقة جعل قبيلته تتخذ خيارًا مستحيلًا ويقسمها، جانب آخر من هذه القضية هو بطبيعة الحال الوضع المستحيل الذي لا يطاق، ستجد هذه المرأة الأوروبية نفسها زعيمة لهذا الشعب، نحن نفترض أن حكومة جنوب أفريقيا ستستخدم نفوذها فيما يتعلق بهذا الأمر، وأنه سيتم الوصول إلى النهاية في أقرب وقت ممكن بشأن أقاليم المفوضية العليا وتطبيق سياسة موحدة فيما يتعلق بشعوب البانتو في الجنوب الأفريقي"(٣٩).

وقد أيدت المؤتمرات الكنسية في اتحاد جنوب أفريقيا قانون حظر الزواج المختلط، ورأت أن ذلك القانون يستلزم رفض الاعتراف بزعامة سيريتسي، حيث قام مؤتمر الكنائس الإصلاحية الهولندية the Dutch Reformed Churches Conference، المنعقد في جوهانسبرج طوال الأسبوع الأول من يوليو ١٩٤٩ -الكنيسة الإصلاحية آمنت بتفوق البيض على السود-، بإرسال برقية إلى رئيس وزراء حكومة الاتحاد "دانيال مالان"، طلبوا فيها منه الاتصال بالحكومة البريطانية لرفض قبول سيريتسي كزعيم لقبيلة بانجواتو لزواجه من امرأة بيضاء(٤٠)، لما كان لذلك من عواقب وخيمة من وجهة نظرهم ليس فقط في بتشوانالاند، ولكن أيضًا في الاتحاد(٤١).

واتخذ المؤتمر قرارًا بعدم الاعتراف بسيريتسي كزعيم لبانجواتو في بتشوانالاند كجزء من قرار عام متعلق بمسألة العلاقات العرقية في الاتحاد(٤٢)، وتم تمرير القرار بموافقة جميع أعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٥٠٠ فرد، وجاء في نص القرار: "بالنظر إلى التداعيات الخطيرة التي قد تترتب على زواج سيريتسي خاما من امرأة بيضاء على العلاقات العرقية في جنوب أفريقيا، يطلب المؤتمر من حكومة الاتحاد تقديم احتجاج إلى الحكومة البريطانية لمنع الاعتراف بسيريتسي كزعيم لبانجواتو(٤٣)، ويعبر المؤتمر عن استنكاره لمبدأ المساواة بين البيض وغير البيض، لأن ذلك يؤدي إلى تدمير نقاء العرق الأبيض، وانهيار الحضارة المسيحية في جنوب أفريقيا"(٤٤).

وادعى المتحدثون في المؤتمر أن هذا القرار جاء لأن قرابة مليوني شخص أبيض كانوا رأس الحربة للحفاظ على الحضارة المسيحية في أرض ضمت ثمانية ملايين من الأفارقة، كان نصفهم على الأقل يعيشون في بربرية، وأن أي تطور يساهم في الحد من مكانة الرجل الأبيض وتأثيره كحامل للواء الحضارة، سيضر بالمصالح العليا لجميع الشعوب في جنوب أفريقيا!(٤٥).

وتنفيذًا لقرار المؤتمر؛ أمر "مالان"، بوصفه وزيرًا لخارجية الاتحاد ورئيس للوزراء في نفس الوقت، سكرتيره للشؤون الخارجية "دوجلاس فورسيث" في ٧ يوليو ١٩٤٩، بإرسال تعليمات جديدة إلى إيجلاند باحتجاج الكنيسة الإصلاحية الهولندية بجوهانسبرج على زعامة سيريتسي وزواجه، كما أظهر مالان تخوفه من أن الاعتراف بسيريتسي كزعيم كان يعني ضمناً إقامة زوجته البيضاء في سيرووي، وأداءها لواجبات الزعيمة، لأن ذلك كان من الممكن أن يحدث انفجارًا كبيرًا في المنطقة، وأن مجرد إقامة سيريتسي وزوجته في سيرووي دون اعتراف رسمي –من حكومة الاتحاد– كان أمرًا غير مرغوب فيه وتمنت حكومة الاتحاد تجنبه(٤٦).

ورأى مالان أن الاعتراف بسيريتسي ستكون له عواقب بعيدة الأثر، قد لا يستطيع مواجهتها داخل الاتحاد، حيث كان سيساهم في اندلاع موجه من الغضب داخل الاتحاد من المواطنين تدعم الحزب المتحد المعارض للحزب الوطني الحاكم، كما أن ذلك كان سيعزز مكانة "ستريدوم Strijdom, Johannes Gerhardus(٤٧)" المنافس الرئيسي لمالان داخل الحزب الوطني، وأن ستريدوم وأتباعه كانوا ينتظرون بفارغ الصبر الاعتراف بسيريتسي، وسوف يجادل مؤيدوه بأن بريطانيا تسيء التصرف بالسماح بوجود نظامين متناقضين للحكم والإدارة الأهلية جنبًا إلى جنب في الجنوب الأفريقي –نظام قائم على فصل الأعراق، وآخر به تزاوج بين الأعراق في أعلى قمة السلطة–، وأن هؤلاء سيطالبون الحكومة بقطع ارتباط الاتحاد مع بريطانيا إذا اعترفت رسميًا بزعيم

أفريقي متزوج من امرأة بيضاء، وسوف يتشددون في مناشدة الناخبين من أجل إنشاء جمهورية، ليس ذلك فحسب، ولكن جمهورية خارج الكومنولث البريطاني(٤٨).

كما اعتقد مالان أن الوطنيين كانوا يركزون على معاداة السود أكثر من معارضتهم لبريطانيا، وأن الاعتراف بسيريتسي سيمكنهم من استغلال تمسك الناخبين بالتفرقة العرقية من أجل قطع روابط حكومة الاتحاد مع بريطانيا، وسوف يعملون على استغلال كره مواطني الاتحاد للإدارة الأهلية في أقاليم المفوضية العليا، وبغضهم للتزاوج بين الأعراق، كما رأى مالان أن الاعتراف بسيريتسي سيشكل ضربة كبيرة للعلاقات الطيبة مع بريطانيا في أمور أكثر خطورة، وعلى رأسها تهديد إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الدولتين بشأن التدابير الدفاعية، وقد قام "فورسيث" من جهته بإبلاغ وجهة نظر مالان لإيفلين بارينج المفوض السامي البريطاني –شفهيًا، حيث إن شؤون بتشوانالاند لم تكن من اختصاص الاتحاد–، حتى يؤخذ موقف الاتحاد بعين الاعتبار، وعلى الجانب الآخر رأت بريطانيا أن حكومة مالان قد حاولت التصرف بشكل صحيح في الشؤون الخارجية –بمعاداتها للشيوعية–، وإن الاعتراف بسيريتسي من شأنه أن يثير رد فعل في الاتحاد ضد الحكومة البريطانية نفسها أكثر مما يثيره ضد حكومة مالان(٤٩).

وبالتزامن مع ذلك، سارت الصحف الجنوب أفريقية آنذاك على نفس نهج حكومة الاتحاد برفضها التام لزعامة سيريتسي وزواجه، ومنها ما نشرته صحيفة "ستار Star" التي أكدت أن ذلك الزواج سينتج عنه تأثير مزعج سيشعر به من هم بعيدًا عن بتشوانالاند –في اتحاد جنوب أفريقيا–، مثلما شعر به أبناء محميته(٥٠)، وأكدت أن سيريتسي قد أساء بزواجه من امرأة بيضاء إلى السكان البيض في جنوب أفريقيا، وأن اهتمام الاتحاد بهذه القضية سيدور في محورين:

المحور الأول: أن اتحاد جنوب أفريقيا حظر الزواج بين البيض والسود قانونًا، ورفض بشكل تام أن يتم ذلك على أرضه، ومن ثم فإن زواج زعيم لقبيلة أفريقية على حدود الاتحاد من امرأة بيضاء قد شكل أمرًا بغيضًا ومثيرًا للقلق، وأنه سوف يُنظر إليه على أنه نتيجة كارثية لتعليم وتثقيف أبناء رؤساء القبائل في الخارج، حيث يتم تركهم مع أشخاص من جنس أوروبي مختلف، وأنه من غير المستبعد أن تتكرر تلك الحادثة "الزواج المختلط" في مكان آخر في الاتحاد.

المحور الثاني: أكدت الصحيفة أن اتحاد جنوب أفريقيا سيهتم بهذه القضية لطموحاته في المطالبة بضم بتشوانالاند، وأن ذلك الزواج سيؤثر على المفاوضات المستقبلية لضم الاقليم، حيث ظهر اقتراح بأن تعلن حكومة الاتحاد وجهات نظرها لبريطانيا قبل اتخاذ قرار بشأن مدى احقية سيريتسي بزعامة القبيلة، ألا أن إعلان مثل وجهات النظر هذه كان من شأنه أن يعد تدخلًا في شؤون بتشوانالاند، خلافًا لما قد يكون له من تأثير معاكس على موقف بتشوانالاند نفسها التي كان معلومًا أنها تعارض بالفعل طموحات الاتحاد وترفض الانضمام له، لذا رأى البعض أن الأفضل لحكومة الاتحاد أن تترك الأمور تتطور دون تدخلها لعلمها أن استمرار ونجاح مثل هذا الزواج أمرًا مشكوك فيه لعدم اتفاق الأسرة الحاكمة في بامانجواتو نفسها(٥١).

وعلى نفس المنوال، أكدت صحيفة "ناتال ويتنس The Natal Witness" الجنوب أفريقية، أن تلك القضية بالغة الحساسية والأهمية والارتباط بشعب الاتحاد، على الرغم من أنها خارج السلطة القضائية لحكومة الاتحاد، وأكدت أن ذلك الزواج تعارض بشكل مباشر مع القناعات والمبادئ الأساسية لدى حكومة الاتحاد وهو ما تأكد في إدخالها تشريعات حاسمة لحظر مثل ذلك الزواج، وأن قانون حظر الزواج المختلط قد حظى بدعم معظم مواطني الاتحاد، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، لرفضهم القاطع للمساواة بين الأعراق. حيث أن الزواج المختلط يضرب جذور تفوق البيض في جنوب أفريقيا، حتى لو كانت تلك المساواة مقتصرة على حالات استثنائية، لأنها تولد أفكار تتعارض مع قناعات مواطني جنوب أفريقيا بضرورة الحفاظ على فواصل الألوان في أفريقيا(٥٢).

وأكدت أنه من غير المنطقي الافتراض بأن ما كان يحدث خارج حدود الاتحاد السياسية في منطقة ملاصقة له لا يؤثر على الوضع داخل الاتحاد نفسه، كون أفريقيا كلها وحدة جغرافية واحدة، وعرق البانتو، المنتشر في أفريقيا الجنوبية، لم يكن يعرف سوى القيود القبلية، وبالتالي فإن زواج سيريتسي يؤثر على مدن وقرى الاتحاد، وسيسمح بمجيء زعيم مستقبلي بجذور بيضاء، خلافًا لتأثير هذا الزواج على رأي السكان الأصليين بشكل عام من قبول معيشة "روث ويليامز" بينهم كزوجة للزعيم المعين، وتخليها عن هيبة وامتيازات وحقوق مواطنة أوروبية تعيش بينهم، حيث أنه كان من المفترض أن تكون روث ويليامز على نفس مستوى زوجات رجال القبيلة السود، وسيكون

ذلك من وجهة نظر الجانب المحافظ من مواطني الاتحاد تدميرًا لمبادئهم ولحساسية العرق الأوروبي وإضرارًا بسمعة الرجل الأبيض(٥٣).

وجرى التساؤل: "**ماذا سيحدث إذا اتبعت قبيلة –بانجواتو – المثال الذي رسمه زعيمهم وأقامت أمة ملونة على حدود الاتحاد؟**، أو **إذا تم إتباع هذا المثال من قبل مواطنين أجانب في الاتحاد نفسه؟**"، وأن احتمال حدوث ذلك يمكن أن يؤدي إلى كارثة(٥٤)، وأن الاتحاد رأى أن بريطانيا "تتساهل" مع الزواج بين الاعراق، وأن ذلك كان من الممكن أن يجر منطقة الجنوب الأفريقي لمصير الهند، التي سمحت لها بريطانيا في النهاية سنة ١٩٤٧ بالاستقلال وتركها لحكم غير أوروبي من السكان الأصليين، وهو ما كان اتحاد جنوب أفريقيا سيعارض حدوثة على حدوده بكل ما أوتي من امكانيات، وأن بريطانيا أخطأت فيما كانت تمارسه من "تدليل" للسكان الأصليين لمستعمراتها ومحمياتها بإرسالهم للتعليم في أوكسفورد وكامبريدج، وزرع أفكارًا ديمقراطية "خاطئة" في عقولهم –حسب وجهة نظر صحف الاتحاد– حول أهميتهم في أقاليمهم، وأن بريطانيا لم تكن حذرة من نتائج ذلك على السود في اتحاد جنوب أفريقيا(٥٥).

وحذرت صحيفة "ناتال ويتنس" الحكومة البريطانية من أن ممارساتها ستجبر حكومة الاتحاد إلى سرعة السعي لتعديل حدوده وضم المحميات البريطانية، وأن رفض شعب المحميات البريطانية للضم تحت راية الاتحاد سيكون سبب غير كاف لعدم ضم المحميات، اذا سمحت الحكومة البريطانية بزعامة سيريتسي في بتشوانالاند، بعد أن تراخت في رفض ذلك الزواج، كما رأت أن المزارع الأبيض في اتحاد جنوب أفريقيا كان لديه نظرة أكثر واقعية لوضع السكان الأصليين من الحاكم الاستعماري الذي كان ينظر لقضايا السكان الأصليين وهو جالس كرسيه في مكتبه في لندن، وأن شعب بتشوانالاند كان يدرك جيدًا أن الزواج المختلط وغيره من التنازلات التي قدمتها بريطانيا لهم ستلغى تمامًا في حال ضمهم للاتحاد، ولن يكون هناك أي مبرر سياسي أو اقتصادي أو جغرافي أو تاريخي كاف لمنع ضمهم للاتحاد "للمشاركة في مسيرة التقدم في جنوب أفريقيا"(٥٦).

وتعضيدًا لموقف اتحاد جنوب أفريقيا الرافض للاعتراف بسيريتسي، تحدث رئيس وزراء روديسيا الجنوبية "جودفري هوجينز Godfrey Huggins"–وقد كانت روديسيا الجنوبية مستقلة استقلالًا ذاتيًا عن بريطانيا(٥٧)–، أمام البرلمان الروديسي في ٧ و٨ يوليو ١٩٤٩، ووصف قرار بانجواتو بالاعتراف بسيريتسي كزعيم لها بأنه "كارثي"(٥٨)، وأكد أنه أرسل رسالة إلى المفوض السامي البريطاني في بريتوريا "إيفيلين بارينج" حول هذه المسألة(٥٩)، مشيرًا لرفض حكومته القاطع

لزعامة وزواج سيريتسي[٦٠]، وأكد أنه كان هناك شعور قوي في الجنوب الأفريقي ضد الاعتراف بسيريتسي، وأن تلك الأزمة ما هي إلا نتيجة سيئة لسياسة إرسال الأفارقة للتعليم في أوروبا[٦١].

وقد أشادت صحيفة "دي برجر Die Burger" في جنوب أفريقيا بموقف هوجينز، واستحسنته عن موقف الحزب المتحد في اتحاد جنوب أفريقيا، حيث أن الأخير لم يكن قد أعلن أي موقف معارض لسيريتسي[٦٢]، إلا أنه من الضروري هنا الاشارة إلى أن روديسيا الجنوبية وإن كانت قد ساندت حكومة الاتحاد في مطالبتها بعدم الاعتراف بسيريتسي، إلا أنها كانت تعارض مطالبها بضم أقاليم المفوضية العليا، وخاصة بتشوانالاند التي طالبت روديسيا هي الأخرى بضمها[٦٣]، أو على الأقل ضمها لمشروع اتحاد وسط أفريقيا الذي كان يجري الاعداد لإنشائه بين روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند[٦٤].

ثانياً: أثر ضغط الاتحاد في إعلان حجب الاعتراف بسيريتسي والتحقيق في زعامته (يوليو ١٩٤٩):

وأمام ذلك الضغط الكبير من حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، ومساندة صحفها لموقفها الرافض للاعتراف بسيريتسي؛ رأى المفوض السامي البريطاني "إيفلين بارينج" أن تلك القضية هي أخطر ما تواجهه بريطانيا في المنطقة منذ تعيينه مفوضًا ساميًا لأقاليم المفوضية في أكتوبر ١٩٤٤، وفي ١١ يوليو ١٩٤٩ رأى بارينج أن الوقت قد أصبح ملائمًا للرد على احتجاج مفوض الاتحاد في لندن "ليف إيجلاند" في ٣٠ يونيو على زعامة سيريتسي، وأوضح بارينج أن مسألة اتخاذ قرار بشأن ما يجب فعله تجاه الاعتراف بزعامة سيريتسي قد أحاطها الكثير من المخاطر، كما أن رفض الاعتراف بقيادته بسبب زواجه –كأفريقي– من امرأة بيضاء، والادعاء بأن ذلك جعل منه شخصًا غير مناسب لشغل المنصب، سيفتح على الحكومة البريطانية اتهامات بالضعف والاستسلام لاحتجاجات حكومة الاتحاد[٦٥].

ورأى بارينج أن من غير الحكمة إعطاء الحكومة البريطانية أي انطباع بأن وجهات نظر الاتحاد غير مهمة لها[٦٦]، وتوقع أن أعضاء الحزب الوطني الجنوب أفريقي سوف يجادلوا بأن الاعتراف بسيريتسي خاما سيؤدي إلى وجود نظامين للحكم في الجنوب الأفريقي جنبًا إلى جنب يتعارضان تمامًا مع بعضهما البعض، أو إنه لا ينبغي لهم ولا يمكنهم أن يظلوا مرتبطين بدولة تعترف رسميًا بزعيم أفريقي متزوج من "امرأة بيضاء"، وسوف يجعلون الاعتراف مبررًا لمناشدة

حكومة الاتحاد من أجل إنشاء جمهورية خارج الكومنولث، وأن مالان طلب أن تؤخذ تلك التهديدات على محمل الجد، لأن رد الفعل الاتحاد قد يكون كارثيًا، فلم يستبعد بارينج **احتمال حدوث توغل مسلح في بتشوانالاند من الاتحاد** إذا تم الاعتراف بسيريتسي، وعليه فلم ينبغي التسرع في ذلك، ويجب أن يكون هناك وقت مناسب للتفكير(٦٧)، وهو ما برره البعض بأن بريطانيا لم يكن بمقدورها صد أي توغل مسلح من الاتحاد في بتشوانالاند، سوى بإلقاء بعض خطب الإدانة في الأمم المتحدة(٦٨).

واعترف بارينج بأن تجاهل القبيلة لرفض حكومة الاتحاد لزعامة سيريتسي واعترافها به، كان من الممكن أن يؤدي إلى تصادم مباشر بين الاتحاد وبتشوانالاند، وأن اعتراف الحكومة البريطانية كذلك سيكون أمرًا خطيرًا، وسيثير انتقادات جمة وردود فعل غاضبة من الصعب التنبوء بمداها، كما أن معارضة الاتحاد لزواج سيريتسي كرجل أفريقي من امرأة بيضاء، والحياة معًا في بتشوانالاند ستكون أكبر من معارضة قيادته للقبيلة، وأن الاعتراف به سيشكل دافعًا كبيرًا للمطالبة بنقل أراضي المفوضية العليا لحكومة الاتحاد، وهو الصدام الذي حرصت دائمًا الحكومة البريطانية على تجنبه إذا كان ذلك ممكنًا، وأن ترفض نقل تلك الأقاليم، لكنه رأى أنه طالما كان هناك اختيارًا حتميًا بين الحفاظ على ثقة الأفارقة في تلك أقاليم المفوضية من ناحية، والحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة الاتحاد من ناحية أخرى، فإنه كان على الحكومة البريطانية أن تختار أن تضحي بعلاقاتها مع الاتحاد(٦٩).

ورغم استبعاد بارينج احتمالية خروج جنوب أفريقيا من الكومنولث البريطاني، لكنه كان يخشى من أن يكون في ذلك الاحتمال شيء من الحقيقة لسببين:

الأول: اعتقد بارينج أن رئيس وزراء حكومة الاتحاد "دانيال مالان" كان سعيدًا بالاعتراف بسيريتسي لأن ذلك عزز موقفه في المطالبة بنقل تبعية أقاليم المفوضية العليا للاتحاد.

الثاني: أن بارينج تلقى معلومات بشكل شخصي من عسكريين من الاتحاد بأن ردود فعل الاتحاد على اعتراف بريطانيا بسيريتسي ستكون أقوى مما يمكن توقعه(٧٠).

وبناء على تلك المعطيات رأى بارينج أن أفضل عمل يمكن القيام به آنذاك هو اللعب بورقة الوقت لعدم الإصطدام مع حكومة الاتحاد، ونصح حكومته "**بتشكيل لجنة تحقيق مصغرة**"، برئاسة قاضي المحاكم العليا في أقاليم المفوضية العليا "والتر هاراجين Walter Harragin"، للتحقيق في

مدى ملاءمة سيريتسي لزعامة قبيلته ورأي القبيلة حيال ذلك، وأن ذلك هو أفضل الحلول لعدة أسباب، وهي:

_ لعدم فقد العلاقة الطيبة مع حكومة الاتحاد.

_ من المحتمل أن تأتي زوجة سيريتسي إلى سيرووي وتقرر أنها لا تستطيع تحمل الحياة في بتشوانالاند، أو يشعر سيريتسي نفسه بالتعب من زواجه فينفصل عن زوجته.

_ قد تغير قبيلة بانجواتو رأيها وترفض زعامة سيريتسي، أو يكشف التحقيق عن أسباب مقنعة لرفض الاعتراف بسيريتسي.

على أية حال، أكد بارينج ضرورة تجنب اغضاب حكومة الاتحاد بأي شكل، حيث ستظهر بريطانيا وكأنها أدركت جدية الموقف وتجنبت الخلاف معها، وقد اعترف بارينج بعيوب اقتراحه وأثره على بتشوانالاند، لكنه أكد أنه أفضل الحلول للحفاظ على علاقة جيدة مع الاتحاد(٧١)، وأشار في برقية لنويل بيكر إلى المعارضة الشديدة من الصحف الموالية للحكومة البيضاء لزعامة سيريتسي، أما الصحف التي أدارها السود في الاتحاد وفي مقدمتها "عالم البانتو Bantu World" فقد عارضت الزواج على أساس أنه كان خرقًا لقواعدهم القبلية التي اعتادوا عليها(٧٢).

وفي السياق نفسه، عرض وزير علاقات الكومنولث نويل بيكر في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في ١٩ يوليو ١٩٤٩ ما أبلغه به مفوضه السامي، ومفوض الاتحاد في لندن، وأكد رفض مالان القاطع للاعتراف بسيريتسي، وأن تلك المعطيات فرضت أن يكون لديهم وقت مناسب للتفكير، وأن ذلك يوفره إجراء تحقيق قضائي للبحث في أحقية سيريتسي في القيادة ومدى قبول قبيلته، بدلًا من الرفض الفوري للاعتراف به أو إرجاع الرفض لزواجه من امرأة بيضاء بتأثير من حكومة الاتحاد، حيث كان نويل بيكر حريصًا أيضاً على عدم ربط أي قرار بريطاني –معلن– في تلك القضية على مبررات عرقية بحته(٧٣)، كما خلصت وزارة علاقات الكومنولث أن "كل الدلائل" أكدت أن الاعتراف بسيريتسي كزعيم وهو لا يزال متزوجًا من روث ستفقدهم أراضي المفوضية بالكامل لصالح الاتحاد(٧٤).

كما وافق "آرثر كريش جونز Arthur Creech Jones" وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات، على أن إجراء ذلك التحقيق هو أفضل خيار متاح، بدلًا من الرفض الفوري للاعتراف بسيريتسي، بعد أن رفض مجلس الوزراء اقتراحًا بمحاولة إقناع سيريتسي بالتنازل عن الزعامة

طواعية، حيث رأى كريش جونز أن ذلك سيظهر الحكومة البريطانية بمظهر الخاضع لآراء حكومة الاتحاد(٧٥).

وقد أضاف البعض عددًا من المبررات الأخرى التي جعلت حكومة حزب العمال البريطانية برئاسة "كليمنت أتلي Clement Attlee(٧٦)" تخضع لضغط الاتحاد، وتظهر بهذا الضعف، حيث حاصرت الحكومة البريطانية الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ الحرب العالمية الثانية، كما أصيب حزب العمال "بهوس" خطر الشيوعية في العالم، مع رغبته في الحصول على الذهب الجنوب أفريقي –الذي كان يُباع حصريًا بالدولار من خلال بنك إنجلترا The Bank of England– ضروريًا لحل أزمة نقص الدولار في بريطانيا لسداد جميع القروض المتراكمة على الحكومة منذ الحرب العالمية الثانية، وكان يُنظر إلى طريق كيب البحري على أنه شديد الأهمية في الاستراتيجية البحرية البريطانية كممر آمن وبديل لقناة السويس وقت الحاجة(٧٧).

وبالإضافة لكل المبررات السابقة، كانت الحكومة البريطانية حريصة على تأمين الحصول على "اليورانيوم" من اتحاد جنوب أفريقيا، من أجل استكمال برنامج القنبلة النووية البريطاني، وقد كان الاتحاد هو المصدر الوحيد لحصول بريطانيا على اليورانيوم، وقد استمرت المفاوضات بين الجانبين حتى عام ١٩٤٨، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن ضمان وصول اليورانيوم إلى لندن على المدى الطويل، كما أعلنت حكومة مالان بعد وصولها للسلطة في منتصف عام ١٩٤٨ عن رغبتها في إنهاء مفاوضات اليورانيوم في أسرع وقت ممكن، إلا أنه مع تصدر قضية سيريتسي واجهة الاهتمام لسياسة الاتحاد في يوليو ١٩٤٩ أخبر "مالان" مفوضه السامي في لندن "إيجلاند" رغبته في تأخير المفاوضات مع بريطانيا بشأن إمدادات اليورانيوم حتى نهاية أكتوبر ١٩٤٩، وربط ذلك بمطالبة الاتحاد بضم أقاليم المفوضية، وهو ما جعل حكومة "أتلي" تحرص على استرضاء مالان(٧٨)، وقد استمر ذلك الوضع حتى أبرمت اتفاقية بين الاتحاد وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ لشراء كافة انتاج مناجم ذهب جنوب أفريقيا من اليورانيوم(٧٩).

وتتويجًا لضغط حكومة الاتحاد، أعلنت الحكومة البريطانية في ٣٠ يوليو أنها حجبت الاعتراف بزعامة سيريتسي لبانجواتو وقررت إجراء تحقيق قضائي حول ظروف وتبعات قرار تعيينه، وأن إجراء التحقيق كان استجابة لمناشدة الوصي على العرش تشيكيدي خاما، على أن يتولى مفوض المقاطعة إدارة شؤون القبائل أثناء إجراء التحقيق(٨٠).

ولم تقتصر محاولة استرضاء مالان بحجب الاعتراف بسيريتسي، وإجراء التحقيق القضائي، بل أن الخارجية البريطانية اهتمت طوال الفترة المتبقية من عام ١٩٤٩ في اعداد دراسات متأنية لكل حالة زواج مختلط في الأراضي التابعة لها في منطقة الجنوب الأفريقي، حتى لا تزيد العلاقة مع الاتحاد توترًا، مثل زواج تم بين رجل بريطاني أبيض من امرأة ملونة كانت من مواطني الاتحاد، وتم فحص جنسية الزوجين بدقة، بعد اعلامهم برفض قانون حظر الزواج المختلط في الاتحاد لذلك والعقوبات التي من ممكن أن تفرض عليهم، وأنهم قد يجدون أنفسهم ممنوعين من العودة إلى الاتحاد(٨١)، ونصحت اداراتها القنصلية في الجنوب الأفريقي بالكامل أن تأخذ قضية سيريتسي خاما كدليل لها، ومحاولة تجنب مثل تلك الزيجات داخل القنصليات البريطانية قدر الامكان(٨٢)، على أن تخبر مثل هؤلاء الأزواج بأنه على الرغم من اعتبار زواجهما زواجًا صالحًا في بريطانيا، فلن يكون كذلك في اتحاد جنوب أفريقيا، وإن كانت الحكومة البريطانية لن تستطع أن تمنعهم من إجراء مراسم حفل الزواج، لأن أي رفض للاحتفال بزواج على أساس أن أحد الطرفين ملون قد يؤدي إلى انتقادات في البرلمان البريطاني الذي بدى معارضًا للسياسات العنصرية للاتحاد(٨٣).

ثالثًا: أثر ضغط الاتحاد على مسار التحقيق القضائي(أغسطس- ديسمبر ١٩٤٩):

تجنبت حكومة الاتحاد إعلان أي موقف من قرار حجب الاعتراف بزعامة سيريتسي والتحقيق فيها، إلا أنها لم تستطع أن تخفي ابتهاجها بذلك، وأعلن مالان –لأول مرة– في خطاب ألقاه في ستاندرتون Standerton في بداية أغسطس ١٩٤٩، أن ذلك الزواج كان دليلًا على صحة سياسة حكومته في الفصل العنصري(٨٤)، بعد أن كانت الشعوب الأفريقية قد رأت في الزواج علامة على بداية مسار جديد لهم جميعًا(٨٥)، واستمر الحزب الوطني الحاكم في الاتحاد في التأكيد على ضرورة رفض الاعتراف بسيريتسي، عسى أن يؤثر ذلك على مسار التحقيق، ففي ٥ سبتمبر قام المؤتمر الإقليمي السنوي للحزب الوطني، المنعقد في جوهانسبرج، بدعوة حكومته إلى الاحتجاج رسميًا على زواج سيريتسي خاما، وبمنعه هو وزوجته البيضاء من المرور عبر أراضي الاتحاد(٨٦).

وسيرًا مع ذلك الاتجاه، أشار مالان في خطابه أمام المؤتمر، أنه لحماية العرق الأوروبي، كان يجب أن يحمل كل فرد في الاتحاد بطاقة هوية تصنفه على أنه أوروبي، أو ملون، أو هندي، وأن حكومته عازمة على الحفاظ على تطبيق فصل الألوان ومنع الطلاب غير الأوروبيين من الاختلاط بالطلاب الأوروبيين في جامعات الاتحاد، ورفض فكرة تمتعهم بالمساواة، وأشار إلى أنه لا

يمكن لوم هؤلاء الطلاب على مطالبتهم بالمساواة طالما كانوا يروا الزعيم المعين في بانجواتو، سيريتسي خاما، وبصحبته زوجته البيضاء(٨٧).

وأكد مالان أيضًا –في أثناء حديثه في المؤتمر الاقليمي للحزب الوطني في بارل Paarl– في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩، أن زواج سيريتسي من روث ويليامز قد أثار ضجة كبيرة وأثر على مصالح وسياسة حكومة الاتحاد(٨٨)، وأن ذلك الزواج قد أحدث أثرًا نفسيًا سلبيًا في كامل أرجاء القارة، وفي شعب الاتحاد على وجه الخصوص(٨٩)، وأن اقامته مع زوجته على حدود الاتحاد في بتشوانالاند يؤثر على شعب الإقليم بشكل خاص، وبقية الشعوب المحيطة بشكل عام، ولم يتجاهل مالان تشكيل لجنة للتحقيق في تلك القضية، لكنه أوضح أن تقريرها كان لا يزال لم يصدر بعد(٩٠).

وادعى مالان أن حكومته قد أرسلت برقية رسمية إلى الحكومة البريطانية تم فيها التعبير عن موقف الاتحاد بشكل لا لبس فيه، حيث احتج رسميًا على الاعتراف بسيريتسي(٩١)، وأن حكومته كانت سعيدة لأن حكومة روديسيا سارت على نفس الخط المعارض للاعتراف بسيريتسي، لكنه أكد أن حكومة الاتحاد لم يكن بوسعها أن تفعل أكثر من الاحتجاج لأن بتشوانالاند كانت خاضعة لبريطانيا(٩٢).

إلا أنه حسب ما جاء في الوثائق البريطانية "لم تتلق الحكومة البريطانية مثل هذه البرقية من حكومة الاتحاد"، وكل ما حدث كان تلك المحادثات الشفهية –المشار إليها سابقًا– التي أجراها "إيجلاند" و"دوجلاس فورسيث" بناءً على تعليمات مالان مع الحكومة البريطانية، ولم يكن معهما أي احتجاج مكتوب، ولم يتركا أي وثيقة رسمية تتعلق بطبيعة المحادثة(٩٣).

ويبدو أن مالان لم يكتف بما أعلنه في بارل في ٢٨ سبتمبر، فأعاد التأكيد في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٩ في مؤتمر آخر للحزب الوطني في بلومفونتين bloemfontein بأن الاتحاد فعل ما في وسعه فيما يتعلق برفض زواج سيريتسي من روث ويليامز، وأنه تم إبلاغ الحكومة البريطانية بموقف الاتحاد من الزواج عن طريق التلغراف –وهو ما أنكرته الوثائق البريطانية أيضًا–، وشدد على أن مسألة رفض مجيء زوجة سيريتسي الأوروبية إلى الاتحاد كان متروكًا لوزير داخلية الاتحاد ليتخذ فيه ما يراه مناسبا من إجراءات(٩٤)، وأشار مالان إلى أنه ينوي مطالبة برلمان الاتحاد بإرسال وفد إلى لندن لإبلاغ الحكومة البريطانية بمطالبة الاتحاد بنقل أقاليم المفوضية العليا(٩٥).

وادعى مالان أنه لم يحدث سابقًا أن تكون دولة أجنبية لها أراضي داخل دولة مستقلة ذات سيادة –في ادعاء إلى أن بتشوانالاند تقع داخل حدود الاتحاد على غير الحقيقة–، وأنه فقط كان ينتظر اللحظة المناسبة لذلك، حيث عد قضية سيريتسي هي تلك الفرصة السانحة لتحقيق ذلك، كما رأى البعض في مطالب مالان "خدعة ماكرة" منه للضغط على الحكومة البريطانية ليس أكثر، لأنه كان يعلم أنها لن توافق على ضم تلك الأقاليم، وأنه كان يلمح فقط إلى أن سياسته بتطبيق التفرقة العنصرية لن تصبح فعالة داخل الاتحاد دون أن يتم تطبيقها على الاعتراف بسيريتسي(٩٦).

وأضاف مالان: "لم يكن هناك شك في أن هذا سيحصل على دعم تام من برلمان الاتحاد، لأن الاتحاد لم يعد كما كان في الماضي دولة غير مستقلة، بدأ صبر شعب جنوب أفريقيا ينفد، وتم اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع سيريتسي وروث من دخول الاتحاد، حيث تلقيت رسالة من إدارة الشؤون الخارجية تفيد بأنهم مهاجرون محظورون"(٩٧)، وبالفعل أعلن الاتحاد بشكل رسمي في الأول من نوفمبر ١٩٤٩، بأن سيريتسي وزوجته مهاجرين محظور دخولهم إلى الاتحاد بسبب زواجهم "المختلط"(٩٨)، على الرغم من أن سيرتسي لم يكن من مواطني الاتحاد من الأساس، لكن القرار كان يعني أنه ممنوع عليه استخدام أراضي الاتحاد للسفر أو لمقابلة المفوض السامي البريطاني، بارينج، والذي كان مقره مافيكنج، في داخل حدود الاتحاد، كما تم الاشارة مسبقًا.

إلا أن تلك التصريحات تسببت في ذعر كبير في وزارة علاقات الكومنولث التي كانت تنتظر نتيجة التحقيق القضائي، ونصحت رئيس الوزراء "كليمنت أتلي" بإعداد رد حذر على مالان، وأن يوضح في رده أن بريطانيا "قلقة" حول علاقاتها مع اتحاد جنوب أفريقيا، وأن مطالبة الاتحاد بالأقاليم من شأنها أن تضر بتلك العلاقات، لأن بريطانيا وضعت في اعتبارها موقف البرلمان البريطاني والتعهدات التي قطعتها على نفسها، وأنها في المقابل لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية لاتحاد جنوب أفريقيا(٩٩).

وقد وضح أثر تلك التصريحات على إجراءات لجنة التحقيق القضائي، التي كانت قد بدأت في الأول من نوفمبر في سيرووي، وقد كانت اختصاصات لجنة التحقيق ما يلي:

أولًا: للإقرار عما إذا كان اجتماع كجوتلا الذي عُقد في سيرووي في يونيو ١٩٤٩، والذي تم فيه تعيين سيريتسي خاما زعيمًا لقبيلة بانجواتو، قد تم عقده بشكل صحيح.

ثانيًا: البحث في مسألة ما إذا كان سيريتسي شخصًا لائقًا ومناسبًا لأداء مهام الزعيم(١٠٠).

وخلال التحقيق أوضح تشيكيدي أن حقيقة إعلان اتحاد جنوب أفريقيا أن سيريتسي مهاجر محظور –في الأول من نوفمبر ١٩٤٩– جعل من المستحيل عليه القيام بواجباته كزعيم، وأن النتيجة المباشرة لهذا الإعلان أنه إذا تم الاعتراف بسيريتسي فسيتم منعه من تأدية عمله وزيارة المقر الاداري لبتشوانالاند في مدينة مافيكنج في داخل حدود الاتحاد للاجتماع مع المفوض السامي البريطاني(١٠١)، وللخروج من ذلك المأزق، اقترح سيريتسي عقد نلك الاجتماعات المستقبلية على بعد حوالي ١٥ ميلاً من مافيكنج داخل حدود بتشوانا، وهو ما رأته لجنة التحقيق اقتراحًا غير عملي إلى حد ما، حيث أن نقل المقر الرئيسي لبتشوانالاند قد يكلف الكثير من الأموال ويستغرق وقتًا طويلاً، وكان هذا في نظر التحقيق يجعل من المستحيل على سيريتسي القيام بواجباته كزعيم(١٠٢).

وكانت النقطة الأهم التي أثارها تشيكيدي هي أن اعتراف المفوض السامي البريطاني بسيريتسي كزعيم من شأنه أن يعرض العلاقات الودية لبتشوانالاند مع اتحاد جنوب أفريقيا للخطر(١٠٣)، لكن سيريتسي رد على ذلك بأن زواجه وقيادته للقبيلة تعد من الشؤون الداخلية للقبيلة والحكومة البريطانية، ولا يجب أن يتدخل فيها الاتحاد(١٠٤)، إلا أن لجنة التحقيق وضعت بالفعل في اعتبارها الموقف الرافض للاعتراف بسيريتسي الذي اتخذته حكومة الاتحاد، والذي أكده رئيس وزراء الاتحاد "دانيال مالان" في تصريحاته الرسمية في شهري سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٩، وكذلك نظرت إلى مدى اعتماد بتشوانالاند على الاتحاد من الناحية الاقتصادية، وأنه كان يصعب استمرار ذلك في وجود علاقة غير ودية مع زعيم بانجواتو(١٠٥).

وأدركت لجنة التحقيق أن حكومة الاتحاد نظرت لتلك القضية من منظور أن سيريتسي قد تزوج من امرأة بيضاء، وهو ما تعارض مع سياستها الوطنية للفصل بين الأعراق، وقد شعرت لجنة التحقيق بجدية ذلك المبرر حتى وإن كان الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية، "جوردون والكر Patrick Gordon Walker" – وزير الدولة لعلاقات الكومنولث بين ٢٨ فبراير ١٩٥٠ و٢٩ أكتوبر ١٩٥١–، قد أكد أن حكومة جنوب أفريقيا لن تتدخل في ذلك الأمر على الإطلاق كونه أمرًا خاصًا باقليم خاضع لبريطانيا، فقد اعتبرت لجنة التحقيق أنها لا يمكنها تجاهل الموقف الرافض لزواج سيريتسي من امرأة بيضاء من قبل الغالبية العظمى من السكان الأوروبيين، والعديد من الأفارقة في اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية، وأنه على الرغم من تأكيد جوردون والكر بعدم تدخل الاتحاد أو روديسيا الجنوبية، فإن السياسة غير الودية فيهما من الناحية العملية ستكون لها آثارًا مدمرة على بتشوانالاند(١٠٦)،

وفي النهاية خلص التحقيق في الخامس من ديسمبر إلى ما يلي:

"أن اجتماع كجوتلا الذي عُقد في يونيو ١٩٤٩، قد اجتمع وعُقد بشكل صحيح، إلا أنه مع مراعاة مصالح ورفاهية القبيلة، فلم يكن سيريتسي شخصًا لائقًا ومناسبًا لأداء مهام الزعيم، كونه مهاجرًا محظورًا في اتحاد جنوب أفريقيا، حيث أن وجود حالة ودية مع اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ضرورية لرفاهية القبيلة وبتشوانالاند بأكملها، وسيؤدي الاعتراف به إلى اضطرابات في قبيلة بانجواتو نفسها، وأنه في حالة تغير الظروف، كما هو الحال في مجموعة متنوعة من الاحتمالات –قصدت اللجنة احتمال انفصال سيريتسي عن زوجته–، يجب السماح لسيريتسي خاما باستئناف مهامه كزعيم لأنه كان الوريث الشرعي"[١٠٧]، مع ضرورة تولي "مفوض المنطقة" للسلطة الأهلية بدلاً من تشيكيدي، وأن يغادر سيريتسي بتشوانالاند لاستتباب النظام، أو حتى يصبح المفوض السامي مقتنعًا بأنه من مصلحة القبيلة السماح له بالعودة[١٠٨].

أرسل بارينج تقرير لجنة التحقيق للحكومة البريطانية بشكل سري للغاية، في ٦ ديسمبر، وأوصاها بالالتزام به وعدم الاعتراف بسيريتسي كزعيم لبانجواتو، وتكليف مفوض مقاطعة سيرووي "جيرموند Germond" بالسلطة الأهلية، وطلب أن يتم مع وصوله إلى لندن في ١٢ ديسمبر عقد اجتماع مخصص لمناقشة النتائج المتوقعة لقرار التحقيق، حيث استشعر الخطر من كتابة توقعاته تلك في برقية، وأن ذلك كان الدافع وراء طلب عقد الاجتماع المقترح[١٠٩].

وبناء على ذلك عقد وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكومنولث "نويل بيكر" عدة اجتماعات في ١٣ و ١٤ ديسمبر لمناقشة التقرير في حضور بارينج الذي أظهر تخوفه الشديد من أن يُعطي نشر تقرير لجنة التحقيق انطباعًا بتأثر حكومته بموقف اتحاد جنوب أفريقيا، في تركيز التقرير على العوامل الخارجية التي كان للاتحاد دور فيها، فقد كان من الواضح أن قرار لجنة التحقيق قد لبى رغبة حكومة الاتحاد في رفض الاعتراف بسيريتسي ونفيه[١١٠]، وإن كانت الحكومة البريطانية نفسها مقتنعة بضرورة عدم الاعتراف بسيريتسي[١١١]، وكان مما سبب للندن حالة من الزعر، أن التقرير اعترف بين ثناياه بمبررات أحقية سيريتسي بالزعامة ولباقته وجاهزيته الذهنية مع قبول القبيلة له، لكنه أظهر التأثر بتلك العوامل الخارجية التي تؤكد وتظهر أن بريطانيا قد خضعت لرغبة الاتحاد، ليكون ذلك التحقيق قد منح حكومة حزب العمال أفضل نتيجة انتظرتها مع أقبح مبررات تمنت عدم ذكرها، على حد قول كليمنت أتلي[١١٢].

ففيما تعلق بالادعاء أن مافيكنج هي الموقع الوحيد للعاصمة لم يكن ذو جدوى؛ حيث أنه إذا كان سيريتسي مناسبًا للزعامة فكان يتعين على الإدارة البريطانية إيجاد طرق ووسائل لتمكينه من أداء واجباته دون زيارة مافيكنج، وكان من الصعب أيضًا الدفاع عن أهمية العلاقات الودية مع الاتحاد وروديسيا الجنوبية كسبب لعدم الاعتراف، حيث أن ذلك يفسح المجال للاعتراف بالضغط الخارجي، حتى مع اعتراف الحكومة البريطانية أنه من الواضح تمامًا أنه كان يمكن للاتحاد وروديسيا أن تجعلا وضع بتشوانالاند صعب جدًا إذا قررا ذلك، وكان المبرر الوحيد الذي أمكن استساغته هو امكانية أن يحدث الاعتراف بسيريتسي اضطرابًا في القبيلة، وأنه كان ينبغي الاستفادة من الآراء القوية للأفارقة في أقاليم المفوضية الرافضة للاعتراف بسيريتسي، لكن لجنة التحقيق لم تستطع الاستفادة من ذلك(١١٣).

رابعًا: عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي ونفيه لاسترضاء حكومة الاتحاد (يناير-مارس ١٩٥٠):

سافر نويل بيكر إلى سيلان مع منتصف يناير ١٩٥٠ لحضور مؤتمر لوزراء خارجية الكومنولث، ولم يكن آنذاك كليمنت أتلي قد قرأ تقرير التحقيق القضائي، لكن جوردون والكر الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية، أرسل مذكرة سرية لأتلي في ٢١ يناير ١٩٥٠ مع نسخة من تقرير التحقيق القضائي، وأخبره فيها أنه أرسلها من تلقاء نفسه لما وجد أن الأزمة محتدمة لأن الدكتور مالان كان على وشك تقديم طلب رسمي بنقل أراضي المفوضية إلى اتحاد جنوب إفريقيا، كما أن زوجة سيريتسي كانت حاملًا، وكانت ولادتها في سيرووي تعني صعوبة قبولها ترك بتشوانالاند، وبناء على ذلك رأى والكر ضرورة العمل على احضارهما للندن بدعوى أن الرعاية الطبية لجنينها ستكون أفضل، وقد وافق أتلي على مقترحات والكر، وكتب في أسفل المذكرة بخط يده حول تقرير التحقيق القضائي: "هذه الوثيقة هي الأكثر إثارة للقلق، في الواقع نحن مدعوون للذهاب عكس رغبات الغالبية العظمى من قبيلة بانجواتو، فقط بسبب موقف حكومة اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية"(١١٤).

ولم يختلف رأي نويل بيكر عن والكر، فبعد عودته إلى لندن من مؤتمر الكومنولث، أوصى مجلس الوزراء في ٢٦ يناير ١٩٥٠ برفض الاعتراف بسيريتسي وإرجاع ذلك لانقسام رأي قبيلته حول الزواج، مع حجب تقرير التحقيق القضائي، وأنه كان من المهم التعجيل بإعلان ذلك قبل أن

يزيد دانيال مالان من ضغطه ويعلن العمل رسميًا على ضم أقاليم المفوضية، لأن صدور مثل ذلك الاعلان سيظهر أي قرار برفض زعامة سيريتسي أنه قرارًا ناتج عن ضغط من حكومة الاتحاد، وقد استقر مجلس الوزراء البريطاني في ٣١ يناير على دعوة سيريتسي وزوجته إلى لندن لإقناعه بالتخلي طواعية عن الزعامة(١١٥)، بعد أن تعرض عليه المخاطر المحتملة على بتشوانالاند في حال الاعتراف به(١١٦).

وبالفعل تم عرض الأمر على سيريتسي خاما، مع عدم اخباره بالأجزاء الخاصة بأثر اتحاد جنوب أفريقيا في النتيجة النهائية للتحقيق، وقد وافق، بعد جهد كبير لإقناعه، على مغادرة بتشوانالاند والتوجه إلى لندن –بدون زوجته– في ٩ فبراير ١٩٥٠(١١٧)، وتقرر تأجيل إعلان أي قرار بشأنه حتى تنتهي الانتخابات البريطانية في أواخر فبراير، ومع ذلك بدأت الصحف الرئيسية في الاتحاد تتوقع أن يكون قرار التحقيق القضائي هو رفض الاعتراف بسيريتسي، وأنه تمت مراعاة تداعيات الاعتراف به على مطالبة دانيال مالان بضم أقاليم المفوضية، وتداعيات رفض الاعتراف به على الملايين من الملونين في الكومنولث، وأن حكومة العمال في لندن تبحث عن حل وسط يضمن عدم الاعتراف بسيريتسي(١١٨).

ثم تسربت بعض أجزاء التحقيق القضائي لتلك الصحف الجنوب أفريقية، والتي أشارت إلى أن توصية تقرير التحقيق القضائي كانت بعدم الاعتراف بسيريتسي، وأنها أخذت في الاعتبار موقف حكومة الاتحاد، وأشارت إلى أن المفوض السامي إيفيلين بارينج، سيقدم التفاصيل الكاملة لذلك القرار لرئيس وزراء الاتحاد "مالان"(١١٩)، وأثنت تلك الصحف على قرار إخراج سيريتسي من بتشوانالاند، وإسقاط حقه في زعامة قبيلته(١٢٠).

وبعد وصول سيريتسي إلى لندن، بدأ سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة لعلاقات الكومنولث "نويل بيكر"، وجاء الاجتماع الأول في ١٦ فبراير، وقد أكد نويل بيكر لسيريتسي أن الاعتراف به كان سيعرض وحدة قبيلة بانجواتو ورفاهيتها للخطر، وأن أفضل حل هو تنازل سيريتسي طواعية عن مطالبته بزعامة القبيلة، مقابل حصوله على راتب شهري قدره ٨٠٠ جنيه إسترليني، إلا أن سيريتسي رفض ذلك، وأكد أنه لا يستطع الموافقة على التنحي دون أخذ رأي قبيلته في اجتماع كجوتلا خاص بالأمر، وأنه لن يقبل ذلك الراتب لأن ذلك معناه أنه يبيع شعبه الذي اختاره، وأشار سيريتسي إلى اعتقاده بأن الحكومة البريطانية ضحت به لرغبتها في تفادي الإضرار بعلاقاتها مع حكومة مالان، تلك الحكومة التي آمنت –من وجهة نظر سيريتسي– بحتمية اضطهاد

السكان الأصليين في الجنوب الأفريقي، وأوضح أنه وجد صعوبة في تصديق أن يكون ذلك الموقف نابع عن قناعة الحكومة البريطانية بحقوق الشعوب في إحدى محمياتها، وأنها ربما رأت أنه من الأفضل مضايقة شعبه بدلاً من مضايقة مالان، إلا أن نويل بيكر نفى ذلك، وأوضح أن حكومته كانت تختلف اختلافًا كبيرًا في بعض الأمور عن حكومة الاتحاد، وأنها تفعل ما تعتقد أنه صحيح بغض النظر عن وجهات نظر الاتحاد، ودلل على ذلك برفضها لمطالبة الاتحاد بضم أقاليم المفوضية، حتى وإن كانت العلاقات العرقية في جنوب أفريقيا متفجرة بالفعل آنذاك، ووجب التفكير فيها بعناية فائقة(١٢١).

تم "الإبقاء" على سيريتسي في لندن حتى انتهت الانتخابات البريطانية، ليعقد اجتماعه الثاني بصحبة مستشاره القانوني "فرانكيل Fraenkel"، مع الحكومة البريطانية في ٣ مارس ١٩٥٠، حيث التقيا بوزير علاقات الكومنولث الجديد في حكومة العمال "باتريك جوردون والكر"، وقد كان معروفًا عن والكر بأنه صديق وفي لاتحاد جنوب أفريقيا، ومعاد للقضايا الوطنية الأفريقية، بسبب تعليقات سابقة دعم فيها الاتحاد حينما كان مندوبًا في الأمم المتحدة(١٢٢)، وقد افتتح والكر الاجتماع بإعادة سؤال سيريتسي عن مدى قابليته للاستقالة طواعية من زعامة قبيلته، إلا أن سيريتسي أجابه بالرفض، وتساءل: "**كيف تكون مصلحة القبيلة في استقالتي، إن كانت القبيلة قد اختارتني**"، هنا تدخل مستشار سيريتسي، فرانكيل، وأعرب عن اعتقاده أنه كان هناك رغبة في استرضاء اتحاد جنوب أفريقيا، ورأى أن الخطر الحقيقي لم يكن في تولية سيريتسي القيادة، لأن ذلك كان سيجنب القبيلة العديد من المشاكل الداخلية التي حدثت منذ ابعاد سيريتسي عن القيادة، مما جعل بتشوانالاند بالفعل لقمة سائغة للاتحاد، بينما في ظل وجود سيريتسي كزعيم، كانت طاعة شعب بامانجواتو له مضمونة تلقائيًا، ورأى أن الحكم المباشر سيعزز النزاعات في بتشوانالاند مما سيؤدي لتفككها، وتسليمها في النهاية لاتحاد جنوب أفريقيا، مما جعل والكر يشير إلى أنه سيحيل الأمر إلى مجلس الوزراء لأخذ القرار النهائي(١٢٣).

وفي الاجتماع الأخير لسيريتسي مع وزير الدولة البريطاني –جوردون والكر– في ٦ مارس، أُبلغ سيريتسي بقرار مجلس الوزراء المنعقد في صباح اليوم نفسه، ٦ مارس، بعدم الاعتراف به كزعيم، على أن لا تقل تلك الفترة عن خمس سنوات يُعاد فيها النظر في الوضع برمته، على أن تنظر الحكومة البريطانية بتعاطف في مسألة منح سيريتسي الإذن بالعودة المؤقتة إلى بتشوانالاند لمتابعة وضع ممتلكات جده ووالده، وأن تقدم له إعانة مالية مشروطة بعدم زيارته هو وزوجته

لبتشوانالاند إلا بإذن الحكومة البريطانية، وقد أعرب سيريتسي عن خيبة أمله وأنه تم خداعه للطريقة التي استدرج بها للمجيء إلى لندن، ثم منعه من العودة لبلاده، وأنه لم يكن يتوقع أن يتم رفض الاعتراف بحقه كزعيم لأنه قام بالزواج من امرأة بيضاء، لأن بتشوانالاند كانت صغيرة جدًا مقارنة باتحاد جنوب أفريقيا، إلا أن جوردون والكر أشار أن مجيئه إلى لندن كان لمناقشة مسألة الاستقالة طواعية، وليس للخوف من أي موقف قد يتخذه الاتحاد [١٢٤].

وبمجرد انتهاء لقاءه مع والكر، بدى سيريتسي غاضبًا بشدة، وقام بخرق اتفاق تم بينه وبين والكر بعدم جراءه أي لقاءات صحفية لمدة سبعة عشر شهرًا، ودعا إلى مؤتمر صحفي من تلقاء نفسه، سرد فيه ما حدث، وقال: "**تم طردي أنا وزوجتي، إن السبب هو أن الحكومة البريطانية أرادت استرضاء الدكتور مالان، والإبقاء على اتحاد جنوب إفريقيا في الكومنولث...، إنه أمر مؤلم للغاية أن تعلم أن رأي شعبك غير مهم**"، وقد رحبت بذلك الخبر معظم الصحف في الاتحاد[١٢٥].

وبالفعل صدرت تعليمات إلى المفوض السامي بعدم الاعتراف بسيريتسي كزعيم لقبيلته لخمس سنوات على الأقل، على أن يتم بعد تلك الفترة مراجعة الوضع[١٢٦]، مع ضرورة عدم نشر تقرير التحقيق القضائي، على أن يُعلن لاحقًا أن ذلك كان راجعًا لما تسبب فيه زواج سيريتسي في انقسام داخل قبيلته، وأنه عندما عقد زواجه، كان يعلم أن ذلك كان ضد إرادة قومه، لكنه قام باتباع رغباته الخاصة كفرد بشكل شخصي، ولم يأخذ في الحسبان عواقب ذلك على صفته العامة كزعيم...، مع التأكيد على وجود اتجاه قوي بين الأوروبيين في جنوب أفريقيا لمعارضة الاعتراف بسيريتسي، لكن ذلك لم يكن سببًا لرفض الاعتراف بسيريتسي، وأنه تقرر اعتماد **توصية لجنة التحقيق** بنفي سيريتسي وتشيكيدي من الإقليم[١٢٧].

وقد أعلن والكر ذلك القرار في خطاب أمام مجلس العموم البريطاني في ٨ مارس ١٩٥٠، وأكد أن ذلك القرار لا يعد تفرقة عنصرية مستندة على اللون، وإنما استند لما قد تثيره زعامة سيريتسي من متاعب في بتشوانالاند تهدد تطبيق القانون واقرار النظام[١٢٨]، ونافيًا بشكل قاطع حدوث اتصالات مشتركة لاتحاد جنوب أفريقيا أدت لذلك القرار، وقد تمت طباعة ونشر خطاب والكر بشأن قرار عدم الاعتراف بسيريتسي فيما عُرف بالكتاب الأبيض بوصفه (الأمر – ٧٩١٣)، تحت عنوان "محمية بتشوانالاند: خلافة زعامة قبيلة بانجواتو"[١٢٩].

إلا أن أعضاء مجلس العموم تباروا في رفض القرار، والإشارة إلى وجود يد للاتحاد في اتخاذه، وفي مقدمتهم النائب عن حزب العمال الحاكم "سورنسن Sorensen"، الذي سأل والكر عن حقيقة حدوث أي اتصالات أو مشاورات أو مراسلات رسمية بين حكومته وحكومة الاتحاد بشأن القرار، وهو ما نفاه والكر. وادعى بأن حكومته كانت تدرك أن مجموعة قوية من الآراء الأوروبية في جنوب أفريقيا ستعارض الاعتراف بسيريتسي؛ ولكنها لم تتلق أي اعتراض رسمي بهذا الخصوص من حكومة الاتحاد(١٣٠).

وفي السياق نفسه، رأى زعيم المعارضة البرلمانية وزعيم حزب المحافظين السير "ونستون تشرشل Churchill, Winston(١٣١)"، أن القرار جاء تجاوبًا مع موقف الاتحاد، وأن ذلك كان أشبه بموافقة من الحكومة البريطانية على قانون حظر الزواج المختلط بين الأوروبيين وبقية الأجناس في الاتحاد، وفرضه على شخص يعد من الرعايا البريطانيين، وأن ذلك القرار قد ينتج عنه حدوث اضطرابات في بتشوانالاند، مما يدفع الإدارة البريطانية إلى طلب قوات مساعدة من حكومة الاتحاد للحفاظ على القانون والنظام، واستفسر "تشرشل" إذا كان تقرير التحقيق القضائي لم يشر إلى مسألة رفض الاتحاد للزيجات المختلطة، ورأي الطبقة الحاكمة البيضاء في الاتحاد من الزواج، إلا أن والكر رفض قول أي شيء بشأن تقرير التحقيق، وأكد أن حكومته لم ترفض الزواج كقضية منفصلة، مثل حكومة الاتحاد، بدليل السماح لسيريتسي ولزوجته بالعيش في لندن، وأنها اتخذت احتياطاتها في حال حدوث أي اضطراب في الاقليم(١٣٢).

كما رأى عضو مجلس العموم عن حزب العمال "فينر بروكواي Fenner Brockway" أن القرار كان خضوعًا لرغبة دانيال مالان، وأن جوردون والكر لم يكن صادقًا حينما أشار إلى أن القرار البريطاني غير متأثر بالتفرقة على أساس اللون، لأن السبب الحقيقي لرفض زعامة سيريتسي كان في اللون، استنادًا على سياسة التمييز بين العرق الأبيض والأسود، بدلًا من اتخاذ تلك القضية كرأس حربة في معركة المساواة بين الأعراق، وأن حكومة حزبه حاولت إخفاء أثر الحكومة العنصرية في الاتحاد، والتركيز على مخاطر انقسام قبيلة سيريتسي، وتساءل "بروكواي" عن مدى قابلية الحكومة في تعيين سيريتسي في الزعامة، دون الرجوع لرأي الاتحاد، إذا انتهى الانقسام في القبيلة وتصالح مع عمه تشيكيدي، وتعجب من اعلان والكر علمه بمعارضة الأوربيين في جنوب أفريقيا للاعتراف بسيريتسي، وفي نفس الوقت أنكر وصول أي احتجاج رسمي من الاتحاد، في حين أن حكومة الاتحاد أكدت أنها قدمت مثل تلك الاحتجاجات، ولفت نظر البرلمان إلى أن صحف

الاتحاد علقت على قرار نفي سيريتسي بأنه انتصار لسياسة الاتحاد في الفصل بين الأعراق، ورأى أن اتباع بريطانيا لأساليب الاتحاد قد أخرجها من ساحة الأمم التي آمنت بالمساواة بين جميع الأعراق في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(١٣٣).

وعلى نفس المنوال، رأى جزء كبير من الرأي العام البريطاني أن حكومتهم رضخت لضغط حكومة الاتحاد التي كانت تخشى من المد المتصاعد للقومية الزنجية في جميع أرجاء القارة، وأنها خسرت فرصة ثمينة لتأكيد معارضتها للسياسات العنصرية بأنها لن تطبقها في محمياتها، ولن تقف ضد رغبة مواطنيها الأفارقة، وأن زواج الأفارقة من امرأة أوربية لن يفقدهم حقوقهم الخاصة مثلما كانت تفعل حكومة الاتحاد، بل وأن بريطانيا بقرارها تكون قد وجهت ضربة قوية لجزء كبير من البيض داخل الاتحاد الذين كانوا يعارضون سياسة حكومتهم العنصرية، وكان لديهم أمل في تعضيد بريطانيا لموقفهم(١٣٤).

ورأوا أن ذلك القرار أفقد بريطانيا ثقة شعب بتشوانالاند، الذي نظر إليها بأنها ستحميه من مالان، بل واعتبروا القرار خيانة كبرى لأفريقيا السوداء بأكملها، وأنه كان على بريطانيا أن تواجه مطالبة مالان بضم أقاليم المفوضية برفض حاسم، بدلاً من التضحية بسيريتسي لاسترضائه، وأن تترك مالان ينفذ تهديداته بمغادرة الكومنولث، لأن ذلك كان سيجعل الاتحاد منعزلًا عن كل الشعوب الملونة التي كانت سترى في بريطانيا زعيمة أخلاقية جديرة بقيادة الكومنولث، بدلًا من تخاذل بريطانيا الذي قد يؤدي في النهاية لانهيار الكومنولث نفسه(١٣٥)، ورأت صحيفة تايمز اللندنية The Times أن قضية سيريتسي أظهرت الفرق بين "حكومة الإمبراطورية البريطانية، التي تعهدت أمام مختلف الأمم باحترام الحقوق المتساوية لجميع الأعراق"، وبين اتباع السياسات العنصرية لرئيس وزراء الاتحاد "دانيال مالان"(١٣٦).

خامساً: موقف الاتحاد من رفض الاعتراف بسيريتسي، وضغطه لعدم التراجع عنه (مارس- أغسطس ١٩٥٠):

ظهرت في اتحاد جنوب أفريقيا سريعًا تداعيات رفض الاعتراف بزعامة سيريتسي، حيث لاقى القرار "تقديرًا متزايدًا" في الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية، وحثت تلك الصحف الحكومة البريطانية الحفاظ على موقفها، وكان لديهم قناعة بأنها ضحت بالفعل بسيريتسي مقابل علاقاتها الطيبة مع الاتحاد(١٣٧)، كما تم الثناء على مسألة نفي سيريتسي لمدة خمس سنوات، وأظهرت تلك

الصحف اتهام الرأي العام البريطاني لحكومته بأنها أعطت اهتمام كبير لرأي اتحاد جنوب أفريقيا في قضية سيريتسي، واتهامها بأنها تنازلت عن مبادئها وضحت بالقبائل الضعيفة في بتشوانالاند من أجل الحفاظ على إبقاء حكومة الاتحاد لطيفة معها(١٣٨)، كما أن صحيفة "دي ترانسفالر Die Transvaler" الموالية للحزب الوطني أكدت أن الحكومة البريطانية أثناء محاولتها انكار دور الاتحاد في عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي، قامت بنفسها بتطبيق سياسة التفرقة العنصرية(١٣٩)،

وطالبت تلك الصحف الشعب البريطاني ألا يلوم حكومة الاتحاد على سياسة حكومته البريطانية، وأكدت أن نفي جوردون والكر لعلاقة الاتحاد بقرار عدم الاعتراف بسيريتسي قد لاقى قدر كبير من التعجب داخل الاتحاد، وأنه كان عليه الاعتراف بالأخطار الحقيقية التي أحاطت بالقضية، كون الزواج بين الأعراق كان أمرًا مرفوضًا بين سكان الجنوب الأفريقي، وأنه كان من الطبيعي من الحكومة البريطانية أن تعلن أنها قامت بالاهتمام برأي الاتحاد، لأن تلك القضية مست بشكل مباشر مصالح الطرفين، بل وكانت تؤثر على شعب جنوب أفريقيا أكثر بكثير من تأثيرها على الشعب البريطاني نفسه، لأن قبول مجيء وريث للزعامة من هذا الزواج المختلط ليحكم في إقليم على حدود الاتحاد كان سيشكل إهانة واستفزاز لشعب وحكومة الاتحاد، وتدمير لمبدأ "**النقاء العرقي**" الذي حاربت لأجله الشعوب البيضاء والقبائل الأفريقية في الجنوب الأفريقي على حد سواء، وأنه كان من الطبيعي أن تفتح الحكومتان قناة للتشاور، سواء كان هناك اعتراض من الاتحاد أو لم يكن، وعدم تجاهل أن حكومة الاتحاد أعلنت سيريتسي وروث ويليامز مهاجران محظوران، خلافًا لقرار الكنيسة الإصلاحية الهولندية وتصريحات دانيال مالان بشأن هذا الموضوع(١٤٠).

وقد أملت حكومة الاتحاد أن يؤدي قرار عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي إلى نمو حالة من الفوضى والاضطرابات في بتشوانالاند، واعتبار ذلك أفضل طريق يؤدي لضمها في وقت لاحق، وبالفعل لاقى اعتراض شعب بانجواتو على القرار، رضى حكومة الاتحاد(١٤١)، حيث شعرت قبيلة سيريتسي بخيبة أمل لنفي زعيمهم، وأصدروا بيانًا في ١٧ مارس ١٩٥٠ أكدوا فيه أن ذلك القرار كان ناتجًا عن ضغوط حكومة الاتحاد، وأن الحكومة البريطانية قد بدأت تظهر ميلًا لدعم السياسات العنصرية لحكومة الاتحاد على أساس اللون، مما كان يُعد إنذارًا من بريطانيا بأنها ستتجاهل رغبات الشعوب الأفريقية في تقرير المصير، وتعهد البيان باستمرار ولاء القبيلة لسيريتسي، والوقوف ضد سياسة الحكومة البريطانية ورفض حكمها المباشر(١٤٢)، كما امتنعت القبيلة عن دفع ما عليها من ضرائب للإدارة(١٤٣)، ولم تستبعد المفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا استخدام الاتحاد لحدوث

حالة الفوضى كمبرر للمطالبة بضم بتشوانالاند، وأن على الحكومة البريطانية الإسراع في قمع أي حالة فوضى في بتشوانالاند حتى لا ترسل حكومة الاتحاد قواتها الخاصة(١٤٤).

ولاستيضاح حقيقة وجود دور للاتحاد في قرار رفض زعامة سيريتسي، استجوب "ف. كان F. Kahn" العضو الشيوعي في مجلس النواب الجنوب أفريقي في كيب تاون في ٢٤ مارس ١٩٥٠ رئيس وزراء الاتحاد "دانيال مالان"، حول ما إذا كان قد تم أي اتصال بين حكومته والحكومة البريطانية، إلا أن مالان بدى حريصًا هذه المرة في الرد بإجابة مقتضبة لا تغضب الحكومة البريطانية، حيث أكد أنه ليس لديه ما يضيفه إلى ما أعلنته بريطانيا في الكتاب الأبيض بشأن قضية سيريتسي(١٤٥)، خاصة وأن تلك القضية كانت في المقام الأول من اختصاص الحكومة البريطانية. وأشار مالان أن الكتاب الأبيض تم تناوله بالتفصيل في صحافة الاتحاد، وأمام ضغط "ف. كان" وادعائه بأنه لم يتم تقديم رد مباشر على سؤاله، تدخل رئيس مجلس النواب وأكد أن رئيس الوزراء كان لديه الحرية في الرد كما يشاء(١٤٦).

ونتيجة لذلك سارع مفوض الاتحاد في لندن "ليف إيجلاند" بالاتصال بوكيل وزارة الخارجية البريطانية لعلاقات الكومنولث "بيرسيفال لايشينج" لإبلاغه بتناول برلمان وصحافة الاتحاد لقرار عدم الاعتراف بسيريتسي، وناقش إيجلاند وبيرسيفال تلك التطورات، وبحثا في الوثائق ذات الصلة في ملفات كلًا منهما، من أجل استكشاف وفهم طبيعة ما جرى في لقاء إيجلاند ببيرسيفال لايشينج ونويل بيكر في يونيو ١٩٤٩، وهل كان ذلك اللقاء بالفعل "تمثيلًا رسميًا" بناء على تعليمات من مالان كما ادعت حكومة الاتحاد أم لا، واستمر النقاش ثلاث ساعات تقريبًا، مع الوعد بمواصلة دراسة ذلك(١٤٧).

ثم أخبر بيرسيفال ما حدث لوزير الدولة لعلاقات الكومنولث، جوردون والكر، الذي طلب بدوره لقاء إيجلاند على وجه السرعة لبحث الموقف وتجنب حدوث أي سوء فهم بين الحكومتين، وفي أثناء اللقاء تمت صياغة برقية من إيجلاند إلى دانيال مالان، حوت كيفية التعامل مع قرار عدم الاعتراف بسيريتسي في حال تمت إثارته مرة أخرى عند أي من الطرفين، مع ضرورة تجنب ضغط أي من البرلمان الجنوب أفريقي أو البريطاني بشأن القرار، تجنبًا لحدوث أزمة إذا تمت مواصلة الحديث حول قضية سيريتسي، في ضوء الإنكار السابق للوزير البريطاني في مجلس العموم بشأن حدوث أي اتصال من حكومة الاتحاد بشأن هذا الموضوع(١٤٨).

وأشار إيجلاند في برقيته لمالان[١٤٩] إلى أن جوردون والكر طلب لقاءه للتباحث حول ما تم في مجلس النواب الجنوب أفريقي، وأن والكر أعرب عن تقديره للطريقة التي تعامل بها مالان مع هذه المسألة الحساسة، وأوضح إيجلاند أن المناقشة التي أجراها في ٣٠ يونيو ١٩٤٩ في وزارة علاقات الكومنولث البريطانية، تم تسجيلها بأنها لقاء شخصي جاء بمبادرة شخصية منه –أي من إيجلاند–، ودعمًا للرأي البريطاني، تحجج إيجلاند في برقيته بأنه لم يحتفظ بأي سجل مكتوب لمحادثته التي كانت قد جرت منذ فترة من الوقت جعلت من الصعب عليه تذكر كل التفاصيل!!، وأشار إلى أنه فوجئ عندما علم أن بريطانيا اعتقدت أن اللقاء غير رسمي[١٥٠].

وأوضح إيجلاند في برقيته، أنه من المهم أن يكون موقف بريطانيا متوافق مع موقف الاتحاد، وأكد أن الحكومة البريطانية تقف موقفها وهي تواجه معارضة من البرلمان والصحافة لقرار عدم الاعتراف بسيريتسي، ومع ذلك أشار أن تلك المعارضة في طريقها للانكسار، وأنه سيكون من المؤسف أن يتم إثارة هذا الأمر مرة أخرى لأي سبب من الأسباب، وانه في ظل هذه الظروف، أعرب والكر عن أمله في تجنب قول أي شيء يتعارض مع تصريحه بأنه لم يتلق أي اعتراضات من حكومة الاتحاد، وأن حكومة الاتحاد لم يكن لها دور في القرار، وأن حدوث أي نفي من الاتحاد لذلك التصريح كان من شأنه أن يثير ردود فعل مؤسفة في الصحافة والبرلمان في لندن، ويعرض موقف الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد للخطر، وأن والكر أوضح أنه إذا تم الضغط عليه لإعطاء أي تفاصيل حول حدوث حديث بينه وبين إيجلاند فإنه سيشير إلى أن الكشف عن مثل تلك المناقشات يضر بالعلاقات البريطانية مع الاتحاد، وأن والكر شدد على ضرورة التزام حكومة الاتحاد ببعض الجمل إذا كانت مضطرة على الإدلاء ببيان، أو تم سؤال مالان بشأن بيانه تصريحه السابق بأنه أرسل برقية للاحتجاج على الاعتراف بزعامة سيريتسي، وهي كالتالي:

- لم تكن الحكومة البريطانية تجهل في أي وقت من الأوقات وجهات نظر حكومة الاتحاد في هذا الشأن.
- لم يصدر أي اعتراض من حكومة الاتحاد حول ما جاء في الكتاب الأبيض.
- أبقت حكومة الاتحاد مفوضها السامي في لندن على اطلاع كامل بآرائها بشأن القضية، وكان على اتصال شبه يومي مع وزارة علاقات الكومنولث.

- ليس من الصواب أن يتم الضغط على مالان بصفته رئيسًا للوزراء، للكشف عن تفاصيل المحادثات بين مسئولي الاتحاد ونظرائهم من بريطانيا(١٥١).

وقد جاء في رد "مالان" بتاريخ ٢٨ مارس على برقية إيجلاند: "يقدّر رئيس الوزراء، بالطبع، حساسية الموقف، ويتمنى للوزير –والكر– أن يتفهم أنه من الطبيعي طرح تلك القضية من جديد في الاتحاد، وسوف يتم التعامل معها بكل حذر لتجنب إحراج جوردون والكر"(١٥٢).

وقد أرسلت الحكومة البريطانية لمفوضيتها في الاتحاد –بشكل سري جدا– نص برقية إيجلاند لمالان، وشددت أن العلم بمحتوى برقية إيجلاند سيعرضه للمخاطر، بعد أن تم صياغتها بشكل مشترك بين إيجلاند وجوردون والكر(١٥٣)، كما سارع والكر، بإبلاغ رئيس الوزراء البريطاني "كليمنت أتلي" بلقائه مع إيجلاند، وأن والكر من طلب ذلك لإزالة أي سوء فهم(١٥٤)، وقدم والكر مبررات انكار بريطانيا لحدوث أي اتصالات بشأن سيريتسي مع حكومة الاتحاد(١٥٥).

وتنفيذًا لم تم الاتفاق عليه مع والكر، أنكر إيجلاند في لقاءات إعلامية أي تدخل لاتحاد جنوب أفريقيا في توجيه قضية سيريتسي، وحذرهم من أن إثارة القضية بهذه الطريقة لا يخدم إلا "الاستغلال الشيوعي" لقضية اللون، كما أرسل لمالان برقية أكد فيها أن أي إشارة علنية من حكومة الاتحاد بأن لها يد في توجيه القرار البريطاني لم يكن ليخدم إلا أعداء حكومة الاتحاد، وكذلك حزب المحافظين بزعامة تشرشل(١٥٦).

إلا أن تشرشل قد بدأ هو الأخر في الاقتناع بصحة رفض الاعتراف بسيريتسي، بعد أن أرسل من جهته برقية عاجلة إلى "الجنرال سمتس" لمعرفة رأيه، فما كان من سمتس إلا أن نصحه بالحذر تجاه تلك القضية لتأثيرها على علاقات البلدين، وأنه كان عليه تجنب القول بأن سيريتسي قد خدع في زيارته لندن، وأن أي شيء مخالف لذلك كان من شأنه أن يحدث "**أضرار بالغة الخطورة**" من وجهة نظر الاتحاد، وأكد أن ذلك القرار وإن كان قد أحدث حالة عدائية من قبيلة سيريتسي تجاه الإدارة البريطانية، فإن أي تغيير في القرار كان سيظهر وكأنه استسلام لرغبات المواطنين الأصليين، مما كان سيؤثر على نظرائهم في الاتحاد للسير على نهجهم وسيستتبع معه عواقب بعيدة المدى، قد تؤدي إلى انهيار اتحاد جنوب أفريقيا بالكامل، وأوضح سمتس أن تجاهل عداء الاتحاد لذلك الزواج كان سيشعل الرأي العام الجنوب أفريقي لمطالبة مالان بالعمل على ضم أقاليم المفوضية العليا، وإذا رفض طلبه حينها كان سيعلن الاتحاد جمهورية خارج الكومنولث، ورأى

سمتس أن إرجاع القرار لخلاف سيريتسي مع عمه كان أفضل الأعذار المقبولة لطردهما معًا من الإقليم(١٥٧).

وزيادة في الضغط، ادعت صحيفة "كيب تايمز Cape Times" الجنوب أفريقية أن الحكومة البريطانية ستتراجع عن قرارها بعدم الاعتراف بسيريتسي، وستعترف به في غضون أشهر قليلة، ونشرت: "**إن سيريتسي سينتصر في معركة الاعتراف به، مع تراجع بعض أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال الحاكم عن موقفهم المؤيد لقرار الحكومة، وستواصل الحكومة البريطانية تراجعها حتى يصبح سيريتسي زعيمًا لقبيلته قبل نهاية عام ١٩٥٠**"، وقد تحجج الجنرال سمتس بما ادعته "كيب تايمز" في أن عقد لقاء مع مسؤولي المفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا(١٥٨)، وحذرهم من أنه إذا صحت التوقعات بتراجع الحكومة البريطانية واعترفت بسيريتسي، فإن "دانيال مالان" سيستغل ذلك للعب على مشاعر السكان البيض في جنوب أفريقيا، ليتمسكوا بنقل أقاليم المفوضية لسيطرة الاتحاد، وأن مالان سيسعى لعقد انتخابات عامة مبكرة لأجل إعلان الاتحاد كجمهورية خارج الكومنولث بدعوى تأمين السيادة البيضاء في الجنوب الأفريقي(١٥٩).

وأوضح "سمتس" أن حكومة الاتحاد أغضبها إعلان "جوردون والكر" بأنه سيُسمح لسيريتسي بزيارة لوباتسي في بتشوانالاند في نهاية مارس ١٩٥٠، لأجل أن يكون حاضرًا في إجراءات التقاضي في المحكمة العليا هناك حول النزاع القضائي بشأن الإرث مع عمه تشيكيدي، حتى لو لم يُسمح له بزيارة سيرووي عاصمة بامانجواتو، وادعى سمتس أن حكومة الاتحاد تخوفت من أن يظل سيريتسي موجودًا إلى أجل غير مسمى في لوباتسي، وأنها ستفسر ذلك بإحدى طريقتين:

الأولى: إن عودة سيريتسي لبتشوانالاند بعد قرار عدم الاعتراف بزعامته ما هي إلا خطوة أولى نحو الاعتراف به.

الثانية: أن بريطانيا تريد بالفعل استكشاف الوضع في بتشوانالاند وستعترف بزعامة سيريتسي بعد مدة الخمس سنوات المعلنة.

وقد حذر سمتس مسؤولي المفوضية من أن وجود سيريتسي في بتشوانالاند، وبالتحديد في لوباتسي بالقرب من بامانجواتو سيفتح الباب في كل الأحوال لاستمرار مطالبة الاتحاد بضم أقاليم المفوضية لسلطته، وأن ذلك سيجعل موقف الإدارة البريطانية في بتشوانالاند صعبًا للغاية، وإن كان

سمتس قد أخبرهم أن التفسير الثاني بتأخير إعلان الاعتراف بزعامة سيريتسي لخمس سنوات سيكون أقل ضررًا في حال حدوثه عن التفسير الأول(١٦٠).

إلا أن ذلك التحذير من سمتس لم يمنع من توجه سيريتسي إلى لوباتسي في ٢٤ مارس وبقاءه هناك حتى ١٧ أغسطس ١٩٥٠، وهو ما وجد فيه "دانيال مالان" الفرصة لزيادة الضغط على الحكومة البريطانية، ودعوتها في ١٣ أبريل ١٩٥٠ للتفاوض بشأن نقل بتشوانالاند إلى الاتحاد، فلم يكن مالان مطمئن بأن قضية زعامة سيريتسي خاما لقبيلته قد أغلقت حتى عام ١٩٥٥ على الأقل، طوال الفترة المعلنة لإبعاده عن الزعامة، لاسيما وأنه وجد أن نفي سيريتسي عن بتشوانا لم يطبق كما تمنى، وأمام ذلك الضغط سارعت وزارة علاقات الكومنولث البريطانية بعد زيارة سيريتسي بأن أعلنت أنه سيجري إعادة النظر في الزيارة برمتها لتأثيرها على القانون والنظام في الاقليم، فقد استشعرت وزارة علاقات الكومنولث أن مالان كان راغبًا في استغلال الشعور العام في بتشوانالاند ضد الإدارة البريطانية آنذاك، في محاولة لإضعاف مقاومة الأفارقة لضم الإقليم(١٦١).

كما حاول مالان حشد برلمان الاتحاد خلفه، وأعلن أنه: "يتوقع أن تتم علمية ضم أقاليم المفوضية خلال عامين أو ثلاثة"، وأعاد تصريحاته بالسعي لضم الأقاليم أمام برلمان الاتحاد في الأول والرابع من مايو ١٩٥٠، وأكد أنه ليس من حق بريطانيا أن تقترح بأن يتم السماح لسكان هذه الأقاليم بالاختيار وتقرير المصير فيما إذا كانوا يريدون الانضمام لحكومة الاتحاد أو يظلوا تحت الإدارة البريطانية، **لأن الحكومة البريطانية نفسها انتهكت ارادتهم، حينما عارضت اختيار سيريتسي خاما زعيمًا لقبيلته من غالبية شعبه، بل وقامت بنفيه خارج بتشوانالاند**، وادعى أن بريطانيا أعطت نفسها الحق الحصري في اتخاذ أي قرار يخص الاقليم(١٦٢).

وأمام ضغط مالان لاستغلال قضية سيريتسي، اجتمع سيريتسي مع عمه تشيكيدي في ١٧ يونيو ١٩٥٠ للاتفاق على التصالح فيما بينهما، ليتفرغ سيريتسي للنضال من أجل حقوقه السياسية(١٦٣)، كما قدم جوردون والكر مذكرة لمجلس الوزراء البريطاني في ٢٦ يونيو، أوضح فيها أن السماح لسيريتسي بالذهاب لبتشوانا، حتى لو كان ذلك خارج بامانجواتو، جعل الاتحاد يشك في جدية قرار عدم الاعتراف بزعامته ونفيه، إلا أن والكر طمأن حكومته باستبعاده حدوث توغل من الاتحاد لدمج الاقليم بالقوة، لأن ذلك كان سيزيد عزلة الاتحاد، ويجعله في صدام مباشر مع بريطانيا(١٦٤).

وقد برر دانيال مالان ما مارسه من ضغط بشأن عدم التراجع في قرار عدم الاعتراف بسيريتسي لانزعاجه من النقد الموجه إلى حكومته بشأن موقفها من تلك القضية، والذي ظهر في الصحافة البريطانية، حيث شعر مالان أن حكومة الاتحاد لم تتدخل بشكل فعلي في تلك القضية، ولم تضغط على بريطانيا أو تسعى لإحراجها، وأن حكومة الاتحاد تبنت موقفًا "متوازنًا"، لتكون تصريحات مالان غير الودية ردًا على ذلك النقد من وجهة نظره(١٦٥)، وقد شجع مالان على ذلك ما أظهرته بريطانيا من تردد في معالجتها للقضية(١٦٦)، حيث تأكد مالان من ضعفها في تخليها عن مبادئها المعلنة بالمساواة بين الأعراق لإرضائه، ولم يستبعد مالان أن يكون ذلك بداية تنازلات بريطانية تؤدي في النهاية للموافقة على ضم الاتحاد لأقاليم المفوضية(١٦٧).

وفي الثاني من أغسطس ١٩٥٠ صدر أمر الإدارة البريطانية بمغادرة سيريتسي لبتشوانالاند في غضون ثلاثة عشر يومًا، فتوجه سيريتسي إلى عمه تشيكيدي لتصفية الأجواء بينهما واتفقا على أن يطلبا من المفوض السامي البريطاني السماح لهما بالعودة والحياة في بتشوانالاند، إلا أن الإدارة البريطانية رفضت رفضًا تامًا لتخوفها من رد فعل حكومة الاتحاد، إلى أن غادر سيريتسي وزوجته إلى منفاهم في لندن في ١٧ أغسطس ١٩٥٠(١٦٨)، لتبدأ الحكومة البريطانية في تقييم شامل لموقف الاتحاد من تلك القضية، كما قام جوردون والكر بزيارة للاتحاد في يناير ١٩٥١، طمأن فيها دانيال مالان بأن التعاون مع حكومة الاتحاد هدفًا رئيسيًا لحكومته(١٦٩).

ثم قامت الحكومة البريطانية بإعلان إقصاء سيريتسي الدائم والنهائي عن زعامة القبيلة في ٢٧ مارس ١٩٥٢(١٧٠)، وهو ما رأى فيه سيريتسي تصميمًا بريطانيًا على استرضاء حكومة الاتحاد(١٧١)، ولم يعد سيريتسي لبتشوانالاند إلا بعد أن سلم في أغسطس ١٩٥٦ اقرارًا بتخليه عن أي مطالبة مستقبلية بزعامة قبيلته، فسُمح له بالعودة مع زوجته في ١٠ أكتوبر ١٩٥٦(١٧٢)، ثم شكل حزب بوتسوانا الديمقراطي، وأصبح أول رئيس وزراء لبتشوانالاند تحت الحكم البريطاني في عام ١٩٦٥، ثم أول رئيس لجمهورية بوتسوانا المستقلة في عام ١٩٦٦، وظل كذلك حتى توفي في عام ١٩٨٠(١٧٣).

خاتمة:

وفي ضوء ما تم عرضه، يمكن استنتاج بعض النقاط المهمة التي أوضحتها تلك الدراسة:

- جلبت قصة زواج سيريتسي خاما وروث ويليامز أشخاصًا وأماكن غير معتادة إلى مسرح العلاقات الدولية، وكانت اعتراضات البيض في اتحاد جنوب إفريقيا هي السبب الرئيس الذي دفع الحكومة البريطانية على ملاحقة سيريتسي خاما منذ عام ١٩٤٩، وساهمت ممارسات اتحاد جنوب إفريقيا العنصرية وعدم تسامح قادته حق سيريتسي خاما في رئاسة قبيلته في إعطاء المزيد من الاهتمام بتلك القضية بدلًا من طمثها.
- بدت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أكثر التزامًا بمبادئها المعلنة، فهي طوال تلك الأزمة تمسكت بمعارضة الزواج، وإن كانت قد اعتقدت أن مواصلتها الضغط بتلك القضية قد يكسبها قضايا أخرى لا تقل أهمية، كضم بتشوانالاند كهدف أصغر، أو ضم أقاليم المفوضية الثلاثة كهدف أكبر، أو رضوخ بريطانيا لسياستها العنصرية بدلًا من مناهضتها، وإن كانت حكومة المحافظون البريطانية برئاسة "ونستون تشرشل"، التي خلفت حكومة حزب العمال عام ١٩٥١، أكدت ممارساتها أيضًا جدوى ضغوط الاتحاد، حيث وافقت على الاستمرار بالتضحية بسيريتسي، ورفضت السماح له بالعودة إلى الإقليم حتى عام ١٩٥٦، باستخدام نفس الحجج حول الحاجة إلى تجنب الاصطدام مع الاتحاد.
- أظهرت الدراسة أن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا كانت مصابة بالفزع من أي حدث، كزواج سيريتسي وروث ويليامز، يمكنه أن يساهم في تعريف الأفارقة بحقوقهم السياسية، أو أنهم مساوون للبيض في الجنوب الأفريقي، ذلك الفزع لم يقتصر مداه على الأفارقة داخل الاتحاد، بل وصل للأفارقة في خارج الاتحاد، حيث كانت بتشوانالاند واحدة من أقاليم المفوضية العليا الخاضعة للاحتلال البريطاني.
- أوضحت الدراسة اتفاق البيض في جنوب أفريقيا –من كانوا في السلطة على الأقل– على محاربة زعامة سيريتسي لقبيلته نتيجة زواجه من امرأة بيضاء، وإن كانت حكومة جنوب أفريقيا لم تنتقد ذلك الزواج وقت حدوثه عام ١٩٤٨ لأن سيريتسي كان حينها خارج السلطة وخارج الأضواء السياسية، وأن تلك المعارضة العلنية انفجرت مع موافقة قبيلة بانجواتو على قيادته لها، فأصبح الزواج المختلط في قمة سلطة أهم قبيلة مجاورة لحدود

الاتحاد في بيتشوانالاند، فرأى رئيس الوزراء دانيال مالان في ذلك أمرًا مشجعًا للأفارقة في كامل الجنوب الافريقي، قد ينتج عنه كسر هيمنة البيض السياسية بالكامل في المنطقة.

- لم تقتصر محاربة زعامة سيريتسي لقبيلته على رئيس الوزراء دانيال مالان، بل أن أعضاء حكومته بالكامل كانوا ضد ذلك الزواج، مثلهم في ذلك مثل الصحافة البيضاء الموالية للحكومة، أو الصحافة الأفريقية في الاتحاد التي رأت في الزواج كسرًا للعادات الأفريقية.
- أكدت الدراسة عدم صدق السياسة البريطانية المعلنة بشأن تلك القضية، فقد أنكرت في كل تصريحاتها ضغوط الاتحاد ودوره في عدم الاعتراف بسيريتسي، إلا أن الوثائق البريطانية جميعها، وتقرير التحقيق القضائي، والتسريبات الصحفية، أكدت جميعها أن اتحاد جنوب أفريقيا كان المحرك الاول لقرار عدم الاعتراف بسيريتسي ونفيه من بتشوانا عام ١٩٥٠.

الملاحق:

خريطة رقم (١)

حدود اقليم بتشوانالاند مع الأقاليم المجاورة

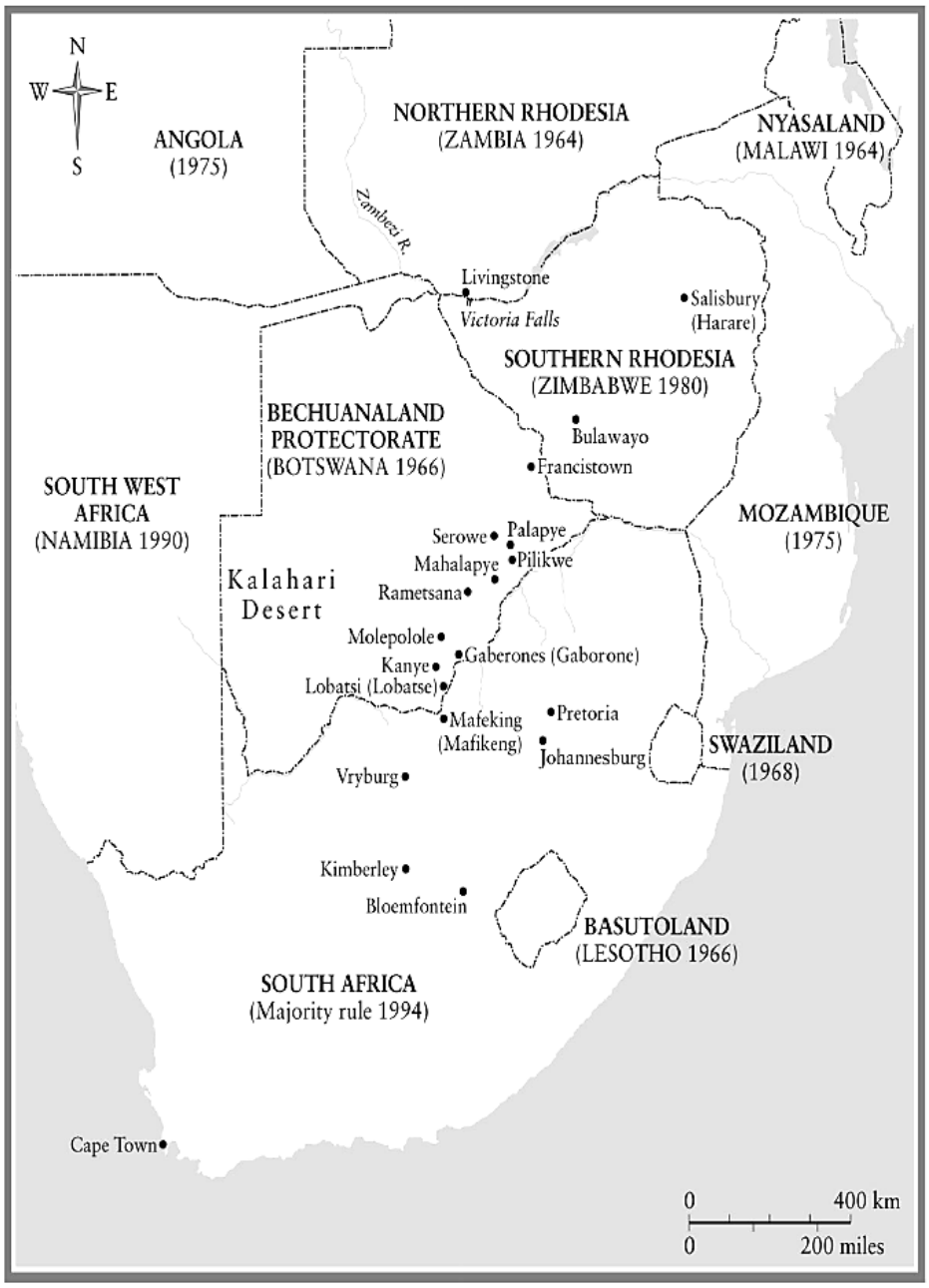

_ Susan Williams: Op. Cit., 2016, P.XX.

ملحق رقم (١)

برقية للمفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا توضح طلب المفوض السامي لاتحاد جنوب أفريقيا في لندن "ليف إيجلاند" في ٣٠ يونيو ١٩٤٩ –بتوجيه من دانيال مالان– عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما نظرًا لزواجه من امرأة إنجليزية بيضاء.

Y.3480/2.

TELEGRAM

to

SOUTH AFRICA (B.B.S.).

(Sent 5.25 p.m., 2nd July, 1949.)

No. 143. Secret. Your Telegram No. 132 of 28th June.* Mr. Egeland came to see me on the 30th June at former's request. He said he had been instructed by his Prime Minister to represent urgently the grave view which the Union Government take about the return of Seretse and his English wife to the Bechuanaland Protectorate.

2. The principal point in the representations which the High Commissioner was instructed to make, was an unofficial but earnest request that His Majesty's Government in the United Kingdom should refuse to recognise Seretse as the Chief of his tribe. The Union Government felt sure that it was in our power to refuse to recognize him and that this was the only way of preventing most unfortunate results.

3. The Union Government's view was based on three main considerations :—

(*a*) They believe that the repercussions in the Union of a white woman becoming the Chieftainess in an African tribe will be extremely grave. People of all races in the Union would condemn the marriage and would think it a grave infringement of a basic principle.

(*b*) The effect in Seretse's tribe could hardly fail to be disastrous. Recent events had shown that the tribe was very seriously divided on the subject ; the introduction of a white Chieftainess would in reality break up the basis of tribal tradition ; the resignation of Tshekedi would be a most serious loss not only to Bechuanaland, but to Africans in general, for Tshekedi was almost the only African leader who had shown real vision and statesmanship.

(*c*) The future of the new white " Chieftainess " would be very sombre. Coming from an English home she would find it extremely difficult to settle down to the kind of accommodation and living conditions which Seretse could offer her. She would be not only lonely ; she would be isolated in every way. No-one of any race would visit her or give her any social life of any kind. She would certainly not be able to stand the strain of such an existence. Mr. Egeland said he would wager a large sum of money that she would not last six months. At the end of six months, the situation might be very difficult ; the after effects of the whole episode would be lamentable and, as said before, we should have lost Tshekedi.

4. For all these reasons Mr. Egeland said that it would surely be better for us to face the issue courageously now ; to tell Seretse that we could not recognize him ; to recall Tshekedi and thus to put an end to the matter.

5. I promised that High Commissioner's representations should receive careful consideration. Mr. Egeland made it plain that, while his Government feel strongly about the matter, and think that their interest is deeply involved, he was, nevertheless, making only semi-official or private representations.

6. Although no answer has been promised to High Commissioner, I should be most grateful for your early advice whether anything should be said to Union Government. You will no doubt be sending me shortly your recommendation on the whole question, and in particular as to confirmation of Seretse's succession.

_ ***DO 216/ 17***; Telegram to South Africa (Sent 5.25 p.m., 2nd July, 1949.).

ملحق رقم (٢)

وثيقة توضح احتجاج "مكتب جنوب أفريقيا للعلاقات العرقية" في ٣٠ يونيو١٩٤٩ بشأن رئاسة سيريتسي خاما، ومطالبة دانيال مالان بالتحرك لعدم الاعتراف برئاسته للقبيلة.

TRANSLATION OF EXTRACT FROM "DIE TRANSVAALER"
30th June, 1949.

STRONG PROTEST AGAINST DECISION ON SERETSE.

UNION CANNOT REMAIN INDIFFERENT.

Alarm over the tribe's acceptance of Seretse Khama, with his white wife, as Chief of the Bamangwato of Bechuanaland was expressed in a statement issued by Die Suid-Afrikaanse Buro van Rasse-aangeleenthede (S. A. Bureau of Race Relations). It was said that the people of the Union and its Government should not remain indifferent to this affair.

The statement reads: Die Suid-Afrikaanse Buro van Rasse-aangeleenthede has followed the latest complication in connection with Seretse Khama with great interest and is particularly perplexed at the trend thereof.

We do not wish to go into the question of what consideration the Bamangwato moved to accept Seretse Khama and his white wife as Chief. We wish to state emphatically that the people of South Africa and its Government may not stand by indifferently and watch proceedings of this nature in an area which is on the Union's borders and which is economically, and in other ways, actually a part of the Union.

If the British Administration should sanction the decision of the Bamangwato, it would be in direct conflict with the national policy in the Union. The official sanctioning of this far reaching negligence of the Tribe's tradition and interest by Seretse will create questions of a serious nature for the High Commission Territory (Bechuanaland) and also for the Union with relation to their own native population.

Intermarriage amongst Races.

The approval of this step will be a direct encouragement and promotion of intermarriage amongst races besides creating the difficulty that the Chieftainship under this Iswana will in the future be in the hands of a half-caste breed - a situation of affairs which must ultimately have its effect on the Bantu tribe.

When a European nation is not prepared to recognise and keep their King as such, when he contracts a marriage contrary to the general accepted practice, why then allow it in this case - especially if one takes into consideration the strong spiritual and moral role the Chief is expected to play in the lives of his people?

In any case Seretse, through his marriage and the manner in which it took place, alienated himself from his tribe and forfeited his sole claim to the chieftainship. In the circumstances he should never

- have -

_ ***DO 35/ 4115***; Translation of extract from "Die Transvaler", 30th June, 1949, strong protest against decision on Seretse, Union cannot remain indifferent.

have been allowed to be considered, and in that way make his tribe make an impossible choice and divide them.

Another aspect of this affair is naturally the impossible and unbearable situation this European woman,will find herself in as the Chieftainess of this Tswana.

We assume that the South African Government will make its influence felt in connection with this and that finality will be reached as soon as possible about the High Commission Territories and the application of a uniform policy with regard to the Bantu peoples in Southern Africa.

The statement was signed by Professor B.I.C. van Eeden on behalf of the executive of the Suid-Afrikaanse Buro van Rasse-aangeleenthede.

ملحق (٣)

برقية للمفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا بشأن رسالة المفوض السامي للاتحاد في لندن إلى دانيال مالان حول قرار عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي خاما، ٢٥ مارس ١٩٥٠.

Outward Telegram from Commonwealth Relations Office

TERRITORIAL DEPT.

CYPHER (SIMPLEX)

TO: SOUTH AFRICA (B.B.S.)

(SENT 17.05 hours, 25th March, 1950)

PRIORITY

No. 113 SECRET DEDIP GUARD

My immediately preceding telegram.

Following is text.

BEGINS.

1. Secretary of State asked me to see him urgently this afternoon with reference to your reply to Kahn's question in House today, on subject of Seretse. He expressed his appreciation of the way in which this delicate matter had been handled by yourself, but explained that in the light of his previous denials in the House of Commons that he had received any communication or representations from the Union Government on the subject, he very much feared that a position of great difficulty would arise if this aspect of the question were pursued in press and parliament in either country.

2. You will recall that in my telegram No. 215 of the 30th June last, I reported the discussion I had had with Noel-Baker in terms of your instructions conveyed in Primesec's No. 317. Gordon-Walker has based his denial that any representations had been received from Union Government on a passage in Noel-Baker's record (shown to me today for the first time in strictest confidence) of our discussion, in which Noel-Baker, although acknowledging that I had come on instructions from yourself, had stated that I was making only "semi-official or private representations".

3. I kept no written record of my conversation other than my telegram and clearly at this distance of time neither I nor

/Noel-Baker

_ ***DO 35/ 4115***; Outward Telegram from C.R.O. Territorial Dept. to South Africa 25th March, 1950, Priority No. 113, Dedip Guard.

Noel-Baker could be expected to remember every detail. I must say, however, that I was extremely surprised to find that this impression had been left in Noel-Baker's mind. Nevertheless as I have already mentioned it is on this record that the United Kingdom Government have in all good faith based their denial. I have looked at your instructions which left it to my discretion (a) to make "suitable representations" and (b) to draw on my own knowledge of the implications. I interpreted my instructions as not requiring me in the circumstances of this case to take with me any written communication or to leave with the Secretary of State any aide memoire or formal document.

4. The issue here is, of course, one of interpretation and perhaps of rather fine distinctions. It is true that in a matter involving the direct responsibility of the United Kingdom Government, I could not make a formal intervention; at same time, however, I left Noel-Baker in no doubt about your attitude which, of course, would have been well-known to him in other ways. It is now, of course, of the utmost possible importance that there should be no difference of interpretation on this matter as between the United Kingdom and ourselves. Gordon-Walker has so definitely committed himself to the statement that no representations have been received from the Union Government, that any qualification of this now would inevitably provoke the most vigorous reactions in press and parliament, and might bring into jeopardy the whole position of the United Kingdom Government on Seretse issue. As I have already reported in my previous telegrams they have stood up to violent and sustained criticism in the whole press and in important sections of their own Party. There are, however, hopeful signs that the storm is subsiding but it would be extremely unfortunate if this matter were for any reason stirred up again. In these circumstances Gordon-Walker has expressed the earnest hope (which I strongly support) that if you are compelled to make any statement you will find yourself able to avoid saying anything inconsistent with following line which he proposes to

/take

take if (but only if) he is for his part compelled to make a statement:

5. Begins.

The United Kingdom Government has not at any time been in ignorance of the views of the Union Government in this matter.

I reaffirm what is said in the White Paper namely "no representations on this matter have been received from the Government of the Union of South Africa". I am, of course, in almost daily personal touch with High Commissioners of all Commonwealth countries and it follows that there are few if any topics of current interest on which I have not a very adequate idea of the views held by the Governments they represent.

If pressed to give details about any particular talk with the High Commissioner for South Africa Gordon-Walker would reply to the effect that it would be against Commonwealth practice and to the detriment of the mutual relations of confidence between Commonwealth Governments and High Commissioners to disclose details of any specific conversation. Ends.

6. Might I suggest that if you are pressed regarding your reported statement at Paarl on 28th September last you might consider it convenient to make following additional points:-

(a) Union Government has, of course, kept its High Commissioner in London fully informed of its views on this as on other important matters.

(b) High Commissioner for his part is naturally in almost day to day contact with Secretary of State in London.

(c) It is not right that you as Prime Minister should be pressed to disclose details of conversations between High Commissioners and Governments whether in Cape Town, London or indeed in any other Commonwealth capital.

I have discussed these suggestions with Gordon-Walker who assures me that he would be in no way embarrassed by anything you might think fit to say on these lines. ENDS.

ملحق رقم (٤)

برقية من المفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا حول نصيحة سمتس بضرورة عمدم التراجع عن نفي سيريتسي وعدم الاعتراف برئاسته، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٠.

Y.3480/11.

TELEGRAM

from

SOUTH AFRICA (B.B.S.).

(Received 7.13 p.m., 20th March, 1950.)

No. 98. Secret. 20th March. Your Telegram No. 90 of 17th March.* Seretse. Information is being collected for reply to questions in your paragraphs 3 (*a*) and (*b*). As regards paragraph 3 (*c*) I do not think that Union Government would object to our use of any measures including flying in troops to quell disorder in the Bamangwato Reserve. On the other hand the outbreak of disorder would be advanced as a reason justifying transfer to Union control and, if we failed to take early steps and deal with it effectively, Union Government might send in their own troops.

2. *Cape Times* this morning under heading " thinks Seretse will win " reports two Labour M.Ps. as saying in London that " Government was now retreating from its original attitude in refusing to recognize Seretse and in exiling him. It was likely that this retreat would go on until Seretse was Chief of the Bamangwato ". It was suggested that this would happen before the end of 1950.

3. This morning I saw General Smuts who had read the *Cape Times*. He spoke very seriously to me. He said he thought that if Seretse were recognized (1) Malan would be able so to play on the emotions of white South Africans of both sections that their feelings would become enflamed and they would unite together to urge transfer of the High Commission Territories to the Union with force and persistence which we would not be able for long to resist. (2) The Nationalists would then discard their Afrikaner Party allies and fight an early general election on the issues of (*a*) transfer and (*b*) a republic outside the Commonwealth. They would argue that both were essential in order to secure white supremacy threatened by links with a country which both officially championed mixed marriage and also give way to action among Africans in a territory close to the Union and over which South Africans felt that they hold a kind of option.

4. These results will not in my opinion follow publication in the Union of the formula used in your announcement in the House of Commons. Once it became known in South Africa that Seretse might remain indefinitely in the Protectorate, opinion may however interpret the intentions of the United Kingdom Government in one of two ways, either (*a*) that permission to remain indefinitely in the Protectorate is a first step towards recognition or (*b*) that for five years there will be no recognition of Seretse whether he behaves well or badly and whether the Bamangwato Reserve remains quiet or not while he is at Lobatsi.

5. If the interpretation is as in (*a*), the consequences mentioned by General Smuts would follow. If it is as in (*b*) they would probably not be felt in their full force, but our case on the transfer issue would be damaged by accusations of weakness and as explained in my Telegrams No. 83 of 12th March* and No. 88 of 15th March* the position of the Bechuanaland Protectorate administration would be very difficult.

6. The moment when South Africans will choose between the two interpretations might come either after the birth of the child and the completion of the Court case, i.e. after the expiry of Seretse's residence in the Protectorate as a temporary expedient, or earlier if you should find yourself in a position where you felt compelled to say in amplification of the formula that the possibility of indefinite residence in the Bechuanaland Protectorate is envisaged.

7. This last possibility fills me with such anxiety that if it arises I feel I should accept your offer of personal consultation made in your telegram to me No. 76 of the 10th March.

_ ***DO 216/ 17***; Telegram from South Africa No. 98, 20th March. Your Telegram No. 90 of 17th March, 1950, "Seretse".

الهوامش:

(١) زاهر رياض: جنوب أفريقيا- دراسة سياسية واقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، صص٨٦، ٨٨.

(٢) السيد علي أحمد فليفل، إبراهيم أحمد نصر الدين، حلمي شعراوي، مجدي حماد: النظام العنصري في جنوب أفريقيا بين الفكر والممارسة، الأبعاد الداخلية والدولية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، ١٩٨٧، صص١٣،٣، ٢٠.

(٣) دانيال مالان؛ ولد في ١٨٧٤ وتوفى عام ١٩٥٩، وتعلم في كلية فيكتوريا بمدينة الكيب، ثم في جامعة أوتريخت بهولندا، ثم عاد إلى جنوب أفريقيا فالتحق بالكنيسة الهولندية المستصلحة، وعمل بها قسيسًا لمدة سنتين، وقد دخل البرلمان في ١٩١٨، وتقلد وزارة الداخلية في ١٩٢٤، وعندما اتحد الحزب الوطني بزعامة هيرتزوج وحزب جنوب أفريقيا بقيادة سمتس، انفصل مالان عن الحزب وكون الحزب الوطني المتطهر، وعارض مالان بشدة مشاركة الاتحاد في الحرب العالمية الثانية بجانب بريطانيا، وقد اتفق مع هيرتزوج على اعادة توحيد الحزب الوطني عام ١٩٣٩، ثم أصبح مالان رئيسًا للحزب عام ١٩٤٠، ونال الحزب الأغلبية في انتخابات عام ١٩٤٨، وتولى مالان رئاسة الوزراء حتى عام ١٩٥٤، انظر،

_ فخري مصطفى الشاذلي: الفكر العنصري في جنوب أفريقيا من عام ١٨٥٥ حتى عام ١٩٤٨، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨٦.

(٤) سمتس جان كريستيان، وُلد في مايو ١٨٧٠وتوفى في سبتمبر ١٩٥٠، رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٤، وبين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٨، وعُين وزيرًا للتعليم في ترانسفال في عام ١٩٠٧، وشغل حقائب وزارية أخرى منها الداخلية والمناجم والمالية والدفاع، للمزيد راجع؛

- Kevin Shillington: The Encyclopedia Africana Dictionary of African Biography III, South Africa, Botswana, Lesotho, Swaziland, 1995, P.217.

(٥) محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا: التاريخ السياسي والعنصري لجنوب أفريقيا منذ ١٩٤٨ حتى إعلان الجمهورية ١٩٦١، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، صص٧، ١٧.

(٦) أحمد عبد الدايم محمد حسين: التعليم والعنصرية في جنوب أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩١.

(7) Patrick J. Furlbng: THE Mixed Marriages Act (1949): A theological critique based on the investigation of legislative action and church responses to this legislation, the Master degree, the University of Cape Town, 1984, P.93: 95.

(٨) نص دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٠٩، على دمج أقاليم المفوضية الثلاثة "بتشوانالاند، سوازيلاند، وباسوتولاند" للاتحاد في وقت لاحق، إلا أن شعب الأقاليم ظل معارض لفكرة نقلهم لسلطة الاتحاد، وكان هناك مفوض مقيم في كل من هذه الأقاليم، يعمل تحت إشراف المفوض السامي لجنوب أفريقيا، وعلى الرغم من محاولات حكومات الاتحاد المتعاقبة لضم تلك الأقاليم ماطلت الحكومة البريطانية برفض ذلك، للمزيد انظر،

_ ***DO 216/ 17***; Seretse Khama and the Bamangwato Chieftainship, the Commonwealth Relations Office " C.R.O.", C.R. No. 41, copy No. 10, Planning and Research Unit, December 1961, Attitude of South Africa, Southern Rhodesia and Great Britain, P.2, Para 9 & Hinden, Rita: Labor's Colonial Heritage, ***Commentary***; Vol.12, Jan.1, 1951, p.155 & Keppel-Jones, Arthur: South Africa and the High Commission Territories, ***International Journal***, Vol.6, Issue.2, Spring 1951, pp. 86- 88.

(٩) يرجع اسم جمهورية بوتسوانا Botswana إلى أن أصل القبائل الثمانية الرئيسية في الاقليم هو أصل واحد يسمى تسوانا Tswana، وقد أصبحت محمية بريطانية منذ عام ١٨٨٥ تحت اسم محمية بتشوانالاند، وادارتها بريطانيا بنظام الحكم غير المباشر، حيث ظلت الأمور الداخلية بيد زعماء القبائل، راجع؛

_ رأفت غنيمي الشيخ: أفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٩١، ص٢٠٤.

_ راجع خريطة رقم (١)، حدود بتشوانالاند مع الأقاليم المجاورة.

([10]) ***New York Times***; Sep.18,1949, P.14.

([11]) ***CAB 129/35/31***, Annex, Office of the High Commissioner for the United Kingdom, Cape Town, 7th June, 1949.

([١٢]) محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا: المرجع السابق، ص٤٢.

([13]) Brockway, Fenner: Op. Cit.; pg. 78

([14]) **The Manchester Guardian**; Apr.17, 1953, P.6.

([١٥]) سيريتسي خاما ولد في يوليو ١٩٢١ وتوفى في يوليو ١٩٨٠، تلقى تعليمه في جنوب أفريقيا وحصل على بكالوريوس الآداب، ثم أعرب عن رغبته في مواصلة تعليمه في أوكسفورد ببريطانيا حيث التحق بكلية باليول Balliol College في عام ١٩٤٥، ثم تابع دراسته القانونية في لندن، وكان مركز عاصفة سياسية في عام ١٩٥٠ عندما قامت الحكومة البريطانية بنفيه من محمية بتشوانالاند (بوتسوانا الآن) بسبب زواجه من امرأة إنجليزية، وفي نهاية المطاف أصبح أول رئيس لبتسوانا في الفترة من ١٩٦٦ و ١٩٨٠، للمزيد راجع،

- ***DO 216/ 17***; Background, P.1, Para.2:3 & Kevin Shillington: Op. Cit, P.114.

([16]) ***DO 216/ 17***; Background, P.1, Para.1: 3.

([17]) ***House of Commons Parliamentary Papers***; C.R.O., Bechuanaland Protectorate, Succession to the Chieftainship of the Bamangwato Tribe, Presented by the Secretary of State for Commonwealth Relations to Parliament by Command of His Majesty, His Majesty's Stationery Office, March 1950, London, Cmd. 7913, Pp.3:7.

([18]) Marguerite Cartwright: Seretse Khama-A British Dilemma, ***Negro History Bulletin***, Vol.14, Issue.5, Feb 1, 1951, p.115.

([19]) ***New York Times***; Mar.19, 1950, P.37 & ***DO 216/ 17***; Enclosure 1. Dear Sir Walter, Resident Commissioner's Office, Mafeking, 4th January, 1949.

([20]) ***DO 216/ 17***; Op. Cit., Background, P.1, Para.4:6.

([21]) ***DO 216/ 17***; Y 3480/4, No.197, South Africa, Bechuanaland Protectorate. High Commissioner's Office, Pretoria, 11th July, 1949.

([22]) Recent Developments in the High Commission Territories, ***World Today***, Vol.18, Issue.1; Jan.1, 1962, p. 18

([23]) ***New York Times***; Sep.18,1949, P.14.

([24]) Marguerite Cartwright: Op. Cit, p.118 & ***The Times of India***; Mar.24, 1950, P. 6.

([25]) Hinden, Rita: White "Queen" for Bechuanaland?, ***New Statesman and Nation***, Vol.38, Issue.962, Aug.13, 1949, p.164 & Michael Collins: Decolonisation and the "Federal Moment", ***Diplomacy & Statecraft***, Vol.24, Issue.1, 2013, P.30.

([26])***Townsville Daily Bulletin***; Mar.15, 1950, P.2 & ***Sunday Tribune*** ; Feb.17, 2019 & ***New York Times***; Mar.10, 1950, P.28 & ***The Times of India***; Jan.22, 1950, P.8.

([٢٧]) سمي بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩، ودخل حيز التنفيذ في ١ يوليو ١٩٤٩، وقد حظر الزواج بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، ونص على أن لا يجوز عقد زواج بين شخص أوروبي وغير أوروبي، وأن فعل أي رجل لذلك يعد مرتكبًا لجريمة يُعاقب عليها وفقًا ذلك القانون، حتى لو تم ذلك الزواج خارج الاتحاد، للمزيد راجع،

_ ***DO 35/ 3229***, Union Gazette Extraordinary, 8th July, 1949., No. 55, 1949., ACT To prohibit marriages between Europeans and non- Europeans, and to provide for matters incidental thereto., (English Teal signed by the Governor-General.) (Assented to 1st July, 1949.).

وقد صدر قانون مشابه في عام ١٩٢٧ لتجريم العلاقات الجنسية بين الرجال السود والنساء البيض فقط، إلا أن الزواج المختلط استمر، ما جعل مالان يرفع في حملته الانتخابية شعار "القضاء على الزواج المختلط"، انظر،

_ أحمد إبراهيم عبدالرحمن هلالي: المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٢٣- ١٩٧٦)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٥٥.

([28]) Ronald Hyam and Peter Henshaw: The Lion and the Springbok Britain and South Africa since the Boer War, 2003, Pp.172, 173.

([29]) Neil Parsons, Thomas Tlou, Willie Henderson: Seretse Khama 1921-1980, Botswana Society, Gaborone, 1995, Pp. 84, 85.

([30]) Michael Dutfield: A marriage of inconvenience: the persecution of Ruth and Seretse Khama, U. Hyman, London, 1990, P.85: 88.

([٣١]) للاطلاع على طلب إيجلاند في ٣٠ يونيو ١٩٤٩ عدم الاعتراف بزعامة سيريتسي، راجع ملحق رقم (١)

([32]) ***DO 216/ 17***; Telegram to South Africa (Sent 5.25 p.m., 2nd July, 1949.).

([33]) Susan Williams: Colour Bar- The Triumph of Seretse Khama and His Nation, Penguin, London, 2016, P.66.

([34]) ***DO 216/ 17***; Telegram to South Africa (Sent 5.25 p.m., 2nd July, 1949.).

([35]) Susan Williams: Op. Cit., 2016, P.67.

([36]) *DO 216/ 17*; Op. Cit., Attitude of South Africa, Southern Rhodesia and Great Britain, P.2, Para. 10,14.

([٣٧]) للاطلاع على احتجاج "مكتب جنوب أفريقيا للعلاقات العرقية "، راجع ملحق رقم (٢)

([38]) ***DO 35/ 4115***; Translation of extract from "***Die Transvaler***", 30th June, 1949, strong protest against decision on Seretse, Union cannot remain indifferent, Telegram to Dr. Malan about Seretse Khama.

([39]) ***Ibid***.

([40]) ***Manchester Guardian***; Jul.1, 1949, P.10.

([41]) ***DO 35/ 4115***; Translation of extract from "***Die Transvaler***", Op. Cit.

([42]) ***The Manchester Guardian***; Jul.9, 1949, P.7.

([43]) Gunderson, Gilfred Leroy: Nation building and the administrative state: the case of Botswana, University of California, Berkeley, Ph.D., 1970, P.200.

([44]) ***DO 35/ 4115***; Har 8 July 1949, Recognition of Seretse Khama opposed by Dutch Churches, effect on race relations in Union feared.

([45]) ***Ibid***.

([46]) ***DO 216/ 17***; Letter No. 16/49 from High Commissioner's Office, Pretoria to C.R.O., London,11th July, 1949.

([٤٧]) ستريدوم ولد في يوليو ١٨٩٣ وتوفى في أغسطس ١٩٥٨، كان زعيمًا قوميًا بارزًا في ترانسفال، وشغل منصب رئيس الوزراء، شرع مع آخرين في إعادة بناء الحزب الوطني وأسس الحزب الوطني المتطهر، وقد حصل حزبه -الحزب الوطني- على ٣٢ مقعدًا في انتخابات ١٩٤٨، ما مكنهم من تشكيل حكومة بزعامة مالان، وفي عام ١٩٥٤ ترأس ستريدوم الوزارة، وفي عام ١٩٥٨ منعه المرض من حضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان، ثم تعرض لانتكاسة وتوفي في مستشفى في كيب تاون، وعرف عنه سعيه للقضاء على المصالح البريطانية في جنوب إفريقيا، راجع،

- Kevin Shillington: Op. Cit., P.227.

([48]) ***DO 216/ 17***; Letter No. 16/49 from High Commissioner's Office, Pretoria to C.R.O., London,11th July, 1949.

([49]) ***Ibid***.

([٥٠]) أوضحت صحيفة ستار الجنوب أفريقية أن زواج سيريتسي خاما ورئاسته للقبيلة جاء متعارضًا لعدد من القضايا الدستورية، وعلى رأسها قواعد وتقاليد خلافة رؤساء القبائل المنحدرة من شعوب السوتو Sotho – التي انتمت لها بانجواتو - وأهمها أنه يجب أن تكون والدة الزعيم المستقبلي من الدم الملكي للقبيلة، على أن يتم توفير الماشية المستخدمة في الاحتفال بالزواج من قبل القبيلة حيث يشترط أن يكون الزعيم المستقبلي "ابنًا لماشية القبيلة"، ويجب أن يتم اختيار العروس من قبل "باكجومانا bakgomana" أي نبلاء القبيلة في الاجتماع القبلي، على أن يتم إبلاغ أمراء القبائل فقط بقرارات الباكجومانا، وأنه كان يجب على نساء القبيلة تقديم الهدايا لوالدة الزعيم المستقبلي وإشعال النيران احتفالًا بها، كرمز للإجلال والولاء، إلا أنه لم يتم استيفاء أي من القواعد السابقة في زواج سيريتسي، ولأن النظام القبلي كان يسمح بتعدد الزوجات ويعد مثل ذلك الزواج شأنًا خاصًا بالزعيم لأنه وقع خارج دماء القبيلة، وعليه كان من المفترض أن لا يكون لأطفال روث ويليامز أي حق مستقبلي في رئاسة القبيلة، وعلى ذلك دافعت الصحيفة عن رفض تشيكيدي للزواج وفقًا لتقاليد شعوب السوتو الخاصة، وأكد ذلك رفض ذلك الزواج في الاجتماع القبلي الأول، انظر؛

_ ***DO 35/ 4115***; STAR 6 / 7 / 1949, Constitutional Issues Involved in Seretse Khama's Marriage.

([51]) ***DO 35/ 4115***; ***The Star***, Jun.28, 1949, Marriage of a Chief.

([52]) ***DO 35/ 4115***; Extract from "***the Natal Witness***" - 2nd July 1949, a marriage we must condemn.

([53]) ***Ibid***.

([54]) DO 35/ 4115; ***Rand Daily Mail***, 11 / 7 / 1949, Focus on Protectorates.

([55]) ***DO 35/ 4115***; Extract from "***the Natal Witness***" - 2nd July 1949, Op. Cit.

([56]) ***Ibid***.

([٥٧]) تمتعت العنصرية البيضاء في روديسيا الجنوبية بالحكم ذاتيًا في الفترة ما بين ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢، مع الاعتراف بالتبعية للتاج البريطاني، وتم الاستفتاء عام ١٩٢٢ بين انضمام روديسيا الجنوبية لاتحاد جنوب أفريقيا، أو أن تتكون في روديسيا الجنوبية حكومة مستقلة استقلالًا ذاتيًا، وتم اختيار الاقتراع الثاني، راجع؛

_ شوقي عطا الله الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص١١٩.

([58]) ***DO 35/ 4115***; ***Rhodesia Herald***, Friday, Jul. 8, 1949, Premier Considers Tribe's decision, disastrous statement in Parliament on Seretse Khama, representations being made to high commissioner.

([59]) ***DO 216/ 17***; Attitude of South Africa, Southern Rhodesia and Great Britain, P.2, Para 13.

([60]) ***DO 35/ 4115***; Ref. 160/30/48/3, Prime Minister, Salisbury, 7th July, 1949 & ***DO 216/ 17***; Enclosure 1. Ref. 160/30/48/3. Dear Sir Evelyn, Prime Minister, Salisbury, 7th July, 1949.

([61]) ***DO 35/ 4115***; Ref.148/B/1A/2/49/4, Prime Minister, Salisbury, 8th July, 1949, from G. Huggins to Sir Evelyn.

([62]) ***DO 35/ 4115***; Letter from High Commissioner's Office, Pretoria, 12 July, 1949. No. 16/49.

([63]) ***The Observer***; Apr.22,1951, P.3.

([٦٤]) أحمد طاهر: إفريقية في مفترق الطرق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢١٧.

(65) ***DO 216/ 17***; Letter No. 16/49 from High Commissioner's Office, Pretoria to C.R.O., London,11th July, 1949.

(66) ***DO 216/ 17***; Letter No. 197 from South Africa, Bechuanaland Protectorate, High Commissioner's Office, Pretoria, 11th July, 1949.

(67) ***CAB 129/36/5***; Cabinet, Bechuanaland Protectorate, succession to Chieftainship of the Bamangwato tribe, Memorandum by the Secretary of state for Commonwealth Relations, 19th July, 1949 & Ronald Hyam: The Political Consequences of Seretse Khama: Britain, the Bangwato and South Africa, 1948-1952, ***The Historical Journal***, Vol. 29, No. 4, Dec. 1986, P.929.

(68) London Diary Critic ***New Statesman and Nation***; Vol.43, Issue.1100, Apr. 5, 1952, pg. 393

(69) ***DO 216/ 17***; Letter No. 16/49 from High Commissioner's Office, Pretoria to C.R.O., London,11th July, 1949.

(70) ***Ibid***.

(71) ***Ibid***.

(72) Michael Philip Makin: an analysis of South Africa's relationship with the Commonwealth of Nations between 1945 and 1961, PhD, University of South Africa, 1996, Pp.103

(73) ***CAB 129/36/5***; Bechuanaland Protectorate, 19th July, 1949, Op. Cit,

(74) Jon Piccini & Duncan Money: "A Fundamental Human Right"? Mixed-Race Marriage and the Meaning of Rights in the Postwar British Commonwealth, ***Comparative Studies in Society and History***, Vol.63. Issue.3, 2021, P.667.

(75) Ronald Hyam and Peter Henshaw: Op. Cit, 2003, Pp.175, 176.

(٧٦) كليمنت ريتشارد أتلي، ولد في ١٨٨٣ وتوفى في ١٩٦٧، سياسي بريطاني ورئيس وزراء سابق بين يوليو ١٩٤٥ وأكتوبر ١٩٥١، أصبح زعيمًا لحزب العمال في عام ١٩٣٥، خلال الحرب العالمية الثانية شغل العديد من المناصب الوزارية، وكان أيضًا نائبًا لرئيس الوزراء، للمزيد راجع،

_ Spencer C. Tucker: Cold War A Student Encyclopedia, Vol.I A–D, ABC-CLIO, California, 2008, P.209.

(77) Neil Parsons: Op. Cit., P. 87.

(78) Lars Öhrström: The Last Alchemist in Paris and other curious tales from chemistry, Oxford University Press, 2013, Pp.7, 8,

_ Michael Philip Makin: Op. Cit, P.95.

(٧٩) محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا: المرجع السابق، ص٥٢.

(80) ***The Manchester Guardian***; Jul.30, 1949, p.7.

(81) ***DO 35/ 3229***; Letter from No. 96., G. Edgar Vaughan. British Consulate-General, Lourenco Marques, Portuguese East Africa, 28th November, 1949.

(82) ***DO 35/ 3229***; Letter No. 368. from office of the high commissioner for the United Kingdom, Pretoria, South Africa., Dominions. to the right honorable Philip Noel-Baker, m.p., Commonwealth Relations Office, London, 9th December, 1949.

(83) ***DO 35/ 3229***; (Letter from C.R.O., Donning Street, to Miss Guthrig, Treaty Department, foreign office, Jan. 1950 & Letter from F. H. Cleobury, C.R.O.,

Downing Street, to Miss Guthrig, Treaty Department, Foreign Office, 4 February, 1950 & Telegram No. 59 to Consul General, Lourenco Marques. Dispatched 10.15 a.m. 8th December, 1949 & Letter from (H.Ward) Foreign Office, S.w.1. to F.H. Cleobury, Esq., M.B.E., C.R.O.., 23rd February, 1950).

([84]) ***The Manchester Guardian***; Aug.29, 1949, p.5.

([85]) Boateng, Osei: A giant step for mankind (2), ***New African***, Vol. 467, Nov. 2007, P.38.

([86]) ***New York Times***; Sep.6, 1949, p.10.

([87]) ***The Manchester Guardian***; Sep.7, 1949, p.8.

([88]) ***DO 35/ 4115***; State Information Office, Pretoria, 29- 9- 1949, News Bulletin No. 130, Military Adviser's Office, London.

([89]) ***The Manchester Guardian***; Sep 29, 1949, P.5.

([90]) *DO 216/ 17*; Telegram No. 117. From South Africa (Sent 11.55 p.m., 28th March, 1950.) Priority.

([91]) ***The Times of India***; Sep.30, 1949, p.5.

([92]) ***DO 216/ 17***; Annex B. State Information Office News Bulletin No. 130. Pretoria, 29.9.49.

([93]) ***DO 216/ 17***; Attitude of South Africa, Southern Rhodesia and Great Britain, P.2, Para 11.

([94]) ***DO 216/ 17***; Telegram No. 117. From South Africa (Sent 11.55 p.m., 28th March, 1950.) Priority.

([95]) ***DO 216/ 17***; Telegram from South Africa (B.B. & S.). (Received 7.10 p.m., 28th October, 1949).

([96]) ***The Manchester Guardian***; Oct.27,1949, P.8 & ***The Sydney Morning Herald***; Nov.4, 1949, P.2 & ***The Herald***; Nov.1, 1949, P.9.

([97]) ***DO 35/ 4115***; Inward Telegram to C.R.O., allotted to territorial department code, from South Africa (B.B.&.S) Pretoria, 28th October, 1949, No. 245.

([98]) ***DO 216/ 17***; Op. Cit., Attitude of South Africa, Southern Rhodesia and Great Britain, P.2, Para 12.

([99]) Michael Philip Makin: Op. Cit., P.106

([100]) ***DO 216/ 17***; Op. Cit., The Judicial Enquiry, P.3, Para.15- 20.

([101]) ***DO 201/ 26***; (c) Report of Judicial Enquiry : Seretse Khama's marriage and the Chieftainship, from E. Baring, High Commissioner for Basutoland, the Bechuanaland protectorate and Swaziland., (10th December, 1949).

([102]) ***Ibid***, Para.21- 25

([103]) ***Ibid***, Para.26.

([104]) ***Manchester Guardian***; Nov 17, 1949, P.8.

([105]) ***DO 201/ 26***; Enclosure in No. 11, Report of the Judicial Enquiry appointed to enquire into the circumstances attending and matters arising from the alleged designation of Seretse Khama as Chief of the Bamangwato Tribe at Akgotla held at Serowe, in the Bechuanaland Protectorate, between the 20th June and the 25th June,

1949., to: his excellency the High Commissioner for the United Kingdom in South Africa may it please your excellency.

([106]) ***DO 216/ 17***; Op. Cit., The Judicial Enquiry, P.5. Para.26.

([107]) Walter Harragin, R.S. Hudson, G.E. Nettelton and F.G. Holmes: Report of the judicial enquiry Re Seretse Khama of the Bamangwato tribe, ***Botswana Notes and Records***, 1985, Vol. 17, 1985, P.62.

([108]) ***DO 216/ 17***; Op. Cit., The Judicial Enquiry, P.6. Para 30- 32.

([109]) ***DO 201/ 26***; (c) Report of Judicial Enquiry : Op. Cit.

([110]) ***DO 216/ 17***; Note of meetings held in Secretary of State's room on 13th and 14th December, 1949. P.57.

([111]) ***DO 216/ 17***; The Government's reasons for accepting the conclusions of the Judicial Enquiry, P.6. Para. 33.

([112]) Neil Parsons: Op. Cit., P. 93.

([113]) ***DO 216/ 17***; The Government's reasons…, P.6. Para. 34.

([114]) Susan Williams: Op. Cit., 2016, P.113.

([115]) Michael Philip Makin: Op. Cit., Pp.107

([116]) Ronald Hyam and Peter Henshaw: Op. Cit., Pp. 178, 179.

([١١٧]) لم يتمكن سيريتسي أو أنصاره من الحصول على موافقة كتابية من المفوض البريطاني المقيم في محمية بتشوانلاند "سيليري أنتوني" بأنه سيسمح له ولزوجته روث ويليامز بالعودة إلى بتشوانالاند من لندن وقتما أرادا ذلك، فقررت روث البقاء في سيرووي، وذهب سيريتسي بمفرده إلى لندن،

DO 216/ 17; Op. Cit., Seretse's Visit to London: February-March, 1950, P.7 Para.42.

([118]) Michael Philip Makin: Op. Cit., P.110

([119]) ***DO 216/ 17***; Telegram from South Africa (Received 5.45 p.m., 6th February, 1950.) Immediate. No. 30. Your Telegram No. 30.

([120]) ***DO 35/ 4115***; allotted to political affairs department, from U.K. high commissioner in the union of South Africa. 17th February, 1950. 2nd February - 15th February, Seretse Khama.

([121]) ***DO 216/ 17***; Note of A meeting at the C.R.O. at 11.30 A.M. on Thursday, 16th February, 1950. P.61.

([122]) Neil Parsons: Op. Cit., P. 99.

([123]) ***DO 216/ 17***; Note of a meeting held at the C.R.O. AT 3 P.M. on Friday, 3rd March, 1950. P.65.

_ Ronald Hyam: The Political Consequences of Seretse Khama: Britain, the Bangwato and South Africa, 1948-1952, ***The Historical Journal***, Vol. 29, No. 4, Dec. 1986, Pp. 934

([124]) ***DO 216/ 17***; Note of a meeting held at …, P.67.

([125]) Neil Parsons: Op. Cit., P. 100.

([126]) ***DO 216/ 17***; Seretse's Visit to London: February-March, 1950, P.7 Para 43, 44.

([127]) ***DO 216/ 17***; The Government's reasons for accepting the conclusions of the Judicial Enquiry, P.6, Para.35- 41.

(128) ***House of Commons Parliamentary Papers***, Supplementary Estimate, civil Estimates, Estimate of further sums required to be voted for the service of the year ending 31st March 1951, Presented by Command of his Majesty, ordered by the House of Commons to be printed, 6th July 1950, London, his Majesty's stationery office, P.8 & ***The Manchester Guardian***; Mar 9, 1950, p.4.

(129) ***DO 216/ 17***; Seretse's Visit to London: February-March, 1950, P.7 Para 45, 46.

(130) ***DO 35/ 4115***; House of Commons Report. 8th March. 1950, Column 286. Mr. Sorensen.

(١٣١) ونستون تشرشل ولد في ١٨٧٤ وتوفى في ١٩٦٥، رئيس وزراء بريطانيا عن حزب المحافظين بين عامي (١٩٤٠ – ١٩٤٥) كفترة أولى، وشغل فترة ثانية بين عامي (١٩٥١ و١٩٥٥)، للمزيد راجع،

_ Spencer C. Tucker: Op. Cit., P.431.

(132) ***The Manchester Guardian***; Mar.9, 1950, p.4.

(133) ***U.K. Parliamentary Papers document***; Tribal Chief, Bechuanaland, Recognition, Mar.28, 1950, Fifth Series, Vol.473, Column.334-336

(134) ***The Manchester Guardian***; Mar.17, 1950, P.6 & ***New York Times***, Mar.12, 1950, P. E4 & ***The Manchester Guardian***; Mar.13, 1950, P.6.

(135) Hinden, Rita: Seretse, the real issue, ***New Statesman and Nation***, Vol.39, Issue.995, Apr. 1950, P.364 & ***The Daily News***; Mar.18, 1950, P.20 & ***The Times of India***; Apr.6, 1952, p.5.

(136) ***New York Times***; Mar 9, 1950, P.1.

(137) Michael Philip Makin: Op. Cit., Pp.114, 115

(138) ***DO 216/ 17***; Annex C. Extract from South Africa dated 18th march, 1950. South Africa and Seretse.

(139) Frank, Lawrence Peter: Khama and Jonathan: a study of authority and leadership in Southern Africa, Columbia University, Ph.D., 1974, Pp.87: 89.

(140) ***DO 35/ 4115***; Extract, ***Saturday***, March 18, 1950, South Africa and Seretse.

(141) ***The Observer***; Sep 2, 1951, P.1.

(142) Michael Philip Makin: Op. Cit., P.117

(143) ***Commonwealth Relations Office***: Annual Report of the Bechuanaland Protectorate for the year 1950, Her Majesty's Stationery Office, London, 1951, P.1.

(144) ***DO 216/ 17***; Telegram from South Africa (received 7.13 p.m., 20th March, 1950.) No. 98. 20th March, your Telegram No. 90 of 17th March "Seretse".

(145) ***DO 35/ 4115***; Draft Minute, Prime Minister, Seretse Khama, Mar.28, 1950.

(146) ***DO 216/ 17***; Annex A. SAPA. News Service, Kahn Question in House of Assembly, South Africa, 24.3.50 & ***DO 35/ 4115***; Kahn Question., 24- 3- 1950.

(147) ***DO 35/ 4115***; "Seretse Khama", P.L. 25th March, 1950, Note by Sir Percivale Liesching (C.R.O.). Mar.25, 1950, Seretse Khama. P.52.

(148) ***DO 35/ 4115***; Outward Telegram from C.R.O., Territorial Dept., to South Africa 24th March, 1950, Immediate No. 110.

(١٤٩) للاطلاع على محتوى برقية إيجلاند لمالان راجع ملحق رقم (٣)

(150) ***DO 35/ 4115***; Outward Telegram from C.R.O. Territorial Dept. to South Africa 25th March, 1950, Priority No. 113, Guard.

(151) ***DO 35/ 4115***; Telegram to Cape Town Mar. 24 1950, (The text of this telegram may not be communicated Outside any United Kingdom Department without in using paraphrases).

(152) ***DO 35/ 4115***; (Secretary of State for Commonwealth Relations, 10, Downing Street, Whitehall, 29th March 1950, copy of Minute by the Prime Minister, reference: Minute from s/s Commonwealth Relations Serial no.16/ 50 dated 28.3.50 on Seretse Khama. the Prime Minister has seen and noted & Telegram No 105 from Secretary for External Affairs, Cape Town, to High Commissioner, London, 28.3.50).

(153) ***DO 35/ 4115***; Outward Telegram from C.R.O., Territorial Department to South Africa 28th March, 1950, No, 117, my Telegram no. 112.

(154) ***DO 216/ 17***; Serial No. 16/50, Letter from C.R.O., Downing Street to Prime Minister, Mar.28, 1950.

(155) ***DO 35/ 4115***; Draft Minute, Prime Minister, Seretse Khama, Mar.28, 1950.

(156) Susan Williams: Op. Cit., 2016, P.146.

(157) Ibid, P.147.

(١٥٨) للاطلاع على تفاصيل لقاء سمتس في المفوضية البريطانية في جنوب أفريقيا، راجع ملحق رقم (٤).

(159) ***DO 216/ 17***; Telegram from South Africa, No. 98. 20th March, 1950.

(160) ***Ibid***.

(161) ***New York Times***; Apr.16, 1950, P.E5 ***& The Manchester Guardian***; Apr.14, 1950, P.6.

(162) ***The West Australian***; Apr.15, 1950, P.3 & ***The Sydney Morning Herald***; May.3, 1950, P.2 & ***The Manchester Guardian***; May 5,1950, P.7.

(163) ***DO 216/ 17***; Seretse's Visit to the Reserve: March-August, 1950, P.8 Para. 49, 50.

(164) ***CAB 129/40/38***, Cabinet, Seretse Khama, Memorandum by the Secretary of state for Commonwealth Relations, 26th June, 1950.

(165) ***DO 35/ 3885***, C.R.O. Print, C.R.O. Ref., C. 2530/31, June 27, 1950, "South Africa: Question OF Becoming A Republic, United Kingdom Acting High Commissioner in South Africa to Secretary of State for C.R.O. of the High Commissioner for the United Kingdom, Cape Town, 7th June, 1950.

(166) ***Examiner***; May.15, 1950, P.2

(167) The Crisis in Africa, ***New Statesman and Nation***; Vol.39, Issue.998, Apr. 22, 1950, pg.448

(168) ***DO 216/ 17***; Seretse's Visit to the Reserve: March-August, 1950, P.9 Para. 51, 53.

(169) Ronald Hyam and Peter Henshaw: Op. Cit., P. 188.

(170) ***DO 216/ 17***; Seretse's Permanent Exclusion and its Repercussions, P.22.

(171) ***New York Times***; Mar.28,1952, P.1.

(172) ***DO 216/ 17***; 1952-1959, P.23.

(173) ***The Scotsman***; May.30, 2002, P.16 & ***The Independent***; May.30, 2002, P.22.

قائمـــة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

وثائق علاقات الكومنولث البريطانية & مكتب الدومنيون

Commonwealth Relations Office & the Dominions Office:

1. ***DO 35/ 4115***; Marriage of Seretse Khama of the Bamangwato Tribe; attitude of the Union of South Africa, 1949- 1950
2. ***DO 35/ 3229***; Legislation in South Africa: Prohibition of Mixed Marriages Act 1949, 1949- 1952.
3. ***DO 35/ 3885***; The Secretary of State's visit to the Union of South Africa, Southern Rhodesia and High Commission Territories, 1951.
4. ***DO 119/ 1152***; Bechuanaland Protectorate: record of Judicial Enquiry into appointment of Seretse Khama, 1949.
5. ***DO 201/ 26***; (c) Report of judicial enquiry : seretse khama's marriage and the chieftainship, despatch, from e. baring, high commissioner. high commissioner for Basutoland, the Bechuanaland protectorate and Swaziland., (Received 10th December, 1949) (No. 307).
6. ***DO 216/ 17***; Bechuanaland: Seretse Khama and the Bamangwato Chieftainship; Inter-racial Marriage, 1948-1959.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ- سجلات مجلس الوزراء البريطاني Records of the Cabinet Office "CAB":

1- ***CAB 129/35/31***; The Commonwealth Relationship. Republicanism in the Union of South Africa, 21 June 1949.
2- ***CAB 129/36/5***; Cabinet, Bechuanaland Protectorate; succesion to Chieftainship of the Bamangwato tribe, Memorandum by the Secretary of state for Commonwealth Relations, 19th July, 1949.
3- ***CAB 129/40/38***; Seretse Khama, Memorandum by the Secretary of state for Commonwealth Relations, 26th June, 1950.

ب- مضابط البرلمان البريطاني UK. Parliamentary Papers document

- ***U.K. Parliamentary Papers document***; Tribal Chief, Bechuanaland, Recognition, Fifth Series, Vol.473, Mar.28, 1950.

ثالثاً: **منشورات حكومية باللغة الإنجليزية**:

1- ***Commonwealth Relations Office***; Annual Report of the Bechuanaland Protectorate for the year 1950, Her Majesty's Stationery Office, London, 1951.
2- ***House of Commons Parliamentary Papers***; Commonwealth Relations Office; Bechuanaland Protectorate, Succession to the Chieftainship of the Bamangwato Tribe, Presented by the Secretary of State for Commonwealth Relations to Parliament by Command of His Majesty, London, March 1950.
3- ***House of Commons Parliamentary Papers***; Supplementary Estimate, Civil Estimates, Estimate of further sums required to be voted for the Service of the Year ending 31st March 1951, Presented by Command ofHis Majesty, Ordered by The House of Commons to be Printed, London, 6th July 1950.

رابعاً: **المراجع العربية**:

١. السيد علي أحمد فليفل، إبراهيم أحمد نصر الدين، حلمي شعراوي، مجدي حماد: النظام العنصري في جنوب أفريقيا بين الفكر والممارسة، الأبعاد الداخلية والدولية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، ١٩٨٧.

٢. زاهر رياض: جنوب أفريقيا– دراسة سياسية واقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١.

٣. رأفت غنيمي الشيخ: أفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٩١.

٤. أحمد طاهر: إفريقية في مفترق الطرق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٥.

خامساً: **المراجع الأجنبية**:

1- Kevin Shillington: The Encyclopaedia Africana Dictionary of African Biography III, South Africa, Botswana, Lesotho, Swaziland, 1995.
2- Lars Öhrström: The Last Alchemist in Paris and other curious tales from chemistry, Oxford University Press, 2013.

3- Michael Dutfield: A marriage of inconvenience: the persecution of Ruth and Seretse Khama, U. Hyman, London, 1990.
4- Neil Parsons, Thomas Tlou, Willie Henderson: Seretse Khama 1921-1980, Botswana Society, Gaborone, 1995.
5- Ronald Hyam and Peter Henshaw: The Lion and the Springbok Britain and South Africa since the Boer War, 2003.
6- Spencer C. Tucker: Cold War A Student Encyclopedia, Vol.I A–D, ABC-CLIO, California, 2008.
7- Susan Williams: Colour Bar: The Triumph of Seretse Khama and His Nation, Penguin, London, 2016.

سادساً: المقالات والبحوث الأجنبية:

1. Boateng, Osei: A giant step for mankind (2), ***New African***, Vol. 467, Nov. 2007.
2. Brockway, Fenner: South Africa, ***New Statesman and Nation***, Vol. 40, Issue. 1010, Jul 15, 1950.
3. Hinden, Rita: Labor's Colonial Heritage, ***Commentary***, Jan.1, 1951.
4. Hinden, Rita: Seretse, the real issue, ***New Statesman and Nation***, Vol.39, Issue.995, Apr. 1950.
5. Hinden, Rita: White "Queen" for Bechuanaland?, ***New Statesman and Nation***, Vol.38, Issue.962, Aug.13, 1949.
6. Jon Piccini & Duncan Money: "A Fundamental Human Right"? Mixed-Race Marriage and the Meaning of Rights in the Postwar British Commonwealth, ***Comparative Studies in Society and History***, Vol.63. Issue.3, 2021.
7. Keppel-Jones, Arthur: South Africa and the High Commission Territories, ***International Journal***; Vol.6, Issue.2, Spring, 1951.
8. London Diary Critic: ***New Statesman and Nation***, Vol.43, Issue.1100, Apr.5, 1952.
9. Marguerite Cartwright: Seretse Khama-A British Dilemma, ***Negro History Bulletin***, Vol.14, Issue.5, Feb.1, 1951.

10. Michael Collins: Decolonisation and the "Federal Moment", ***Diplomacy & Statecraft***, Vol.24, Issue.1, 2013.

11. Recent Developments in the High Commission Territories: ***World Today***, Vol.18, Issue.1, Jan.1, 1962.

12. Ronald Hyam: The Political Consequences of Seretse Khama- Britain, the Bangwato and South Africa, 1948-1952, ***The Historical Journal***, Vol. 29, No.4, Dec.1986.

13. The Crisis in Africa, ***New Statesman and Nation***; Vol.39, Issue.998, Apr. 22, 1950.

14. Walter Harragin, R.S. Hudson, G.E. Nettelton and F.G. Holmes: Report of the judicial enquiry Re Seretse Khama of the Bamangwato tribe, ***Botswana Notes and Records***, 1985, Vol.17, 1985.

سابعاً: **الرسائل العلمية**:

أ- الرسائل العربية:

١. أحمد عبدالدايم محمد حسين: التعليم والعنصرية في جنوب أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

٢. فخري مصطفى الشاذلي: الفكر العنصري في جنوب أفريقيا من عام ١٨٥٥ حتى عام ١٩٤٨، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٣. محمد عبدالحليم محمد علي الزرقا: التاريخ السياسي والعنصري لجنوب أفريقيا منذ ١٩٤٨ حتى إعلان الجمهورية ١٩٦١، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٤. أحمد إبراهيم عبدالرحمن هلالي: المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٢٣- ١٩٧٦)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

ب- الرسائل الأجنبية:

1. Patrick J. Furlbng: the Mixed Marriages Act (1949): A theological critique based on the investigation of legislative action and church responses to this legislation, the Master degree, the University of Cape Town, 1984.
2. Gunderson, Gilfred Leroy: Nation building and the administrative state: the case of Botswana. University of California, Berkeley, Ph.D., 1970.
3. Michael Philip Makin: an analysis of South Africa's relationship with the Commonwealth of Nations between 1945 and 1961, PhD, University of South Africa, 1996.
4. Frank, Lawrence Peter: Khama and Jonathan: a study of authority and leadership in Southern Africa, Columbia University, Ph.D., 1974.

ثامناً: الأرشيفات الصحفية الأجنبية:

1. ***Examiner*** *"Australia"*
2. ***New York Times*** *"USA"*
3. ***Sunday Tribune*** *"Australia"*
4. ***The Daily News*** *"Australia"*
5. ***The Herald*** *"Australia"*
6. ***The Independent*** *"UK"*
7. ***The Manchester Guardian*** *"UK"*
8. ***The Observer*** *"UK"*
9. ***The Ottawa Journal*** *"Canada"*
10. ***The Scotsman*** *"UK"*
11. ***The Sydney Morning Herald*** *"Australia"*
12. ***The Times of India*** *"India"*
13. ***Townsville Daily Bulletin*** *"Australia"*